ما بعد الغرب

تداعيات الديمقراطيّة الرأسماليّة وتهافتها في العالم الغربي

أوليفر ستونكل[1]

تمهيد

على الرغم من الاستراتيجيّات الناجحة التي يضعها الغرب للمحافظة على هيمنته على العالم في العقود المقبلة، فإن ثمة مؤشِّرات عميقة على ما عدَّه كثيرون من مفكّري وعلماء اجتماع في أوروبا وأميركا الشمالية بأنه نهاية الصورة التاريخيّة للغرب المعاصر. ولعلّ أبرز هذه المؤشرات انكفاء القارة الأوروبية كمركز استعماري مهيمن على العالم، وحالة الاضطراب التي تعيشها أميركا اقتصاديًّا وأمنيًّا وعسكريًّا، وترافق ذلك كله مع ظهور قوى ناشئة تنافس الغرب بأوروبيّيه وأميركيّيه على استخدام النظام الدولي وفقًا لمصالحها.

هذه المؤشّرات أضاء عليها المفكِّر والأكاديمي الألماني أوليفر ستونكل في كتابه: «ما بعد العالم الغربي». وهذا البحث يشكّل خلاصة الأفكار الرئيسية التي قدّمها ستونكل في سياق مسعاه إلى تظهير تداعيات الديمقراطية الرأسمالية وتهافتها، والتنافس الحاد المفتوح ما بين الولايات المتّحدة الأميركيّة من جهة، والقوى الناشئة، وعلى رأسها الصين، من جهة ثانية.

يعتقد العديد من العلماء الغربيين أن القوى الناشئة سوف تسعى إلى تقويض المؤسّسات الغربيّة، وإضعاف القواعد والمعايير التي تقوم عليها. هذا الاعتقاد قائم على فهم خاطئ بأن القواعد المعمول بها اليوم هي في طبيعتها غربيّة بحتة، وبالتالي فهي غريبة عن القوى الناشئة مثل الصين والهند.

هذه الفكرة هي نتاج الرؤية العالميّة التي تتمحور حول الغرب من دون أن تعترف بالدور

---

١. مفكّر وأكاديمي ألماني.

ـ ترجمة: نور علاء الدين.

المهم الذي لعبته القوى غير الغربيّة في إرساء النظام العالمي الحالي، خصوصًا في ما يتعلّق بالركائز الأساسية مثل تقرير المصير، والسيادة، وحقوق الإنسان. هذا الشعور بالاستملاك يوضح سبب عدم اقتراح صنّاع السياسة في برازيليا ونيودلهي وبكين قواعد جديدة. وهنا تعتبر مسؤولية الحماية مثالاً جيّدًا، ففي حين يعتقد المعلّقون الغربيون في الغالب أن دولاً مثل الصين والهند والبرازيل لا تتّفق مع معيار مسؤولية الحماية، توافق القوى الناشئة تمامًا على هذا الاعتقاد من حيث المبدأ، ومع ذلك فهي تشعر بالقلق بشأن الطريقة التي توظّف بها القوى الغربيّة هذه المسؤولية كما بات واضحًا في أعقاب التدخل العسكري الذي قاده حلف شمال الأطلسي في ليبيا في العام ٢٠١١م.

لذلك، سيكون من الخطأ افتراض أن المؤسّسات الجديدة -من بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوي، ومصرف التنمية الجديد، إلى مؤتمر تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا- سوف تضطلع بصياغة المعايير الجديدة والوازنة التي تعتمد على المعايير الدولية، أو أنها ستعزز مثل هذه المعايير التي يجب، بالاستناد إليها، تنظيم الشؤون الدولية في حقبة ما بعد العالم الغربي. بدلاً من ذلك، تسعى الصين من خلال إنشاء مؤسّسات جديدة وقيادتها، إلى محاكاة القيادة على النمط الأميركي: أي تلك القائمة على قواعد محدَّدة من دون أن تخلو من المزيد من النفوذ الكامن ومن الحقّ في التصرّف بين الحين والآخر، من دون طلب «الضوء الأخضر»؛ لذلك - وهذا هو الحقّ الذي يسمح بخرق القواعد إذا ما ارتأى ذلك صنّاع القرار في بكين. في السياق عينه، تفعل القوى الصاعدة الأخرى مثل البرازيل والهند الشيء نفسه إنما على مستوى إقليمي، وهو ما تمثَّل بالقرار الذي اتخذته البرازيل بتجاهل حتى الطلب الذي تقدّمت به لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأميركيّة لوقف بناء سد في غابة الأمازون؛ لأن الحكومة قد فشلت باستكمال المشاورات الشرعية مع السكّان الأصليين. فعلى مدى فترة طويلة ظلّ هذا النوع من «الإقصاء الإقليمي» شائعًا، ولكن في ظل النظام الحالي، باتت الولايات المتّحدة وحدها من يتمتّع «بالإقصاء العالمي»، الذي يُرمز إليه بحرية انتهاك القانون الدولي مرارًا وتكرارًا، والتدخّل عسكريًا في الدول البعيدة جغرافيًا منذ الحرب العالميّة الثانية، من دون معاقبةٍ من المجتمع الدولي.

بصرف النظر عن الحقّ في التصرف من دون طلب «الضوء الأخضر» عندما تكون المصلحة الوطنية على المحك، تتمتع الولايات المتّحدة بنفوذ إضافي منحتها إيّاه مجموعة من الاتفاقات الصريحة أو الضمنية. ستسعى الصين وغيرها من الدول إلى محاكاة الامتيازات نفسها في المؤسّسات التي تنشئها. ثمّة ميزة إضافيّة واضحة جدًا هي الموقع الجغرافي، ففي حين توجد مقرّات الأمم المتّحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الولايات المتّحدة، مما يوفّر للحكومة الأميركيّة سهولة الوصول إليها، تقع مقرّات المؤسّسات الجديدة في الصين. وفي حين تستطيع حكومة الولايات المتّحدة تعيين رئيس البنك الدولي، فإن الحكومة الصينية ستلعب دورًا كبيرًا في اختيار الهيكليات القيادية لمؤسّسات مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، على الرغم من أنها قد تحاول في البداية أن تبدو أقل استغلالاً. فلا يمكن التقليل من أهمية السيطرة على عملية اختيار القيادة بالنسبة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وينجم عن هذه السيطرة القدرة على تفضيل بعض الحكومات على حكومات أخرى على أساس المصالح الاستراتيجية، وقد استخدمت الولايات المتّحدة وأوروبا، على مدى العقود الماضية، هذا الامتياز على نطاق واسع.

عوضًا عن مواجهة المؤسّسات القائمة بشكل مباشر، ستواصل الصين تقديم الدعم لها، إلّا أنّها في الوقت نفسه ستسعى إلى شغل مساحاتها المؤسّسيّة الخاصّة. وهو ما سوف يساعدها على الحؤول دون احتمال أن تؤدي الانتهاكات العرضية إلى طردها. ويعتبر الرد على تدخل الولايات المتّحدة في العراق مثالاً على ذلك: فنظرًا لوضعها المؤسّسي المميز، لم يطرح أحد في ذلك الوقت فكرة استبعاد الولايات المتّحدة من مجموعة الثماني. ولم يقترح أحد مطالبة ماستركارد وفيزا بالتوقف عن التعامل مع البنوك الأميركيّة والعملاء الأميركيين. وحتى لو أن أحدًا ما قد اقترح ذلك، لكان أمرًا مستحيل التحقق نظرًا لأن مقر الشركتين في الولايات المتّحدة. من وجهة نظر مؤسّسية، تتمتع الولايات المتّحدة بالمركزيّة التي تجعل من غير الممكن معاقبتها، مما يضفي الطابع الرسمي على الموقف الاستثنائي باحتكار الحق في التصرف من جانب واحد كلما شعرت بضرورة ذلك.

لقد احتكرت الولايات المتّحدة ممارسة التعدّديّة التنافسيّة، حيث اختارت الساحة

المؤسّسية لحل بعض المشاكل المحددة وفق ما يتناسب مع مصلحتها الوطنية. وعليه، ستفسح المؤسّسات الجديدة التي تقودها الصين المجال أمامها لتبني تلك الاستراتيجيا بذاتها، مما سيؤدي إلى شكل جديد من التعدّديّة التنافسيّة بين قوتين رئيسيتين تحظيان بالدعم من هياكلهما المؤسّسيّة الخاصّة، وهذا سيتيح لكلّ منهما رسم صورة تناسبه عن «الأمبرياليّة المؤسّسيّة».

الليبراليّة ومعركة الامتياز

يشير العديد من النقاد إلى أن القوى الناشئة قد شكّكت كثيرًا بالأسس التي يقوم عليها النظام الليبرالي، حيث وردت آراء متباينة حول نطاق التعاون، وموقع القواعد، وتوزيع السلطة. وفقًا لهذا الرأي، أظهرت جميع القوى الناشئة خلافات جوهرية حول السياسات الموضوعية المتعلقة بالإجماع حول الليبراليّة في مرحلة ما بعد الحرب. كانت النتيجة عبارة عن تحدٍّ للمشروع الليبرالي الدولي في مجالات جوهرية متميزة مثل التجارة، وحقوق الإنسان، ومسؤولية الحماية، وعدم الانتشار النووي. نتيجة لذلك، يرى المحلّلون أن القوى الناشئة «ليست جاهزة للقضايا الكبرى» أو أنها قد تتحوّل «جهات معنية غير مسؤولة» في النظام العالمي. ولقد فشل مثل هذا التقويم في حُسن فهم المخاوف التي تنتاب القوى الناشئة بشأن ما يسمَّى بالنظام الغربي الليبرالي، إذ إنه يخلط ما بين النظام القائم على القواعد وقيادته الغربيّة.

تتفق القوى الناشئة مع القضايا الأساسيّة على سبيل المؤسّسات الدوليّة والأمن التعاوني والمجتمع الديمقراطي وحلّ المشكلات الجماعية والسيادة المشتركة وسيادة القانون. ويأتي اتفاقها هذا لسبب واضح: فهذا النظام القائم على القواعد والمنفتح نسبيًا هو الذي ساهم إلى حدٍ كبير في نهوضها الاقتصادي الهائل على مدار الستين عامًا الماضية. لقد ساعد الحكومة الصينية في تنفيذ أكبر برنامج للحد من الفقر في تاريخ البشرية (وادعاء الفضل في ذلك). وعند التساؤل عما إذا كانت الصين أو غيرها من القوى الناشئة لها مصلحة في التراجع عن هذا الإطار الدولي، يغيب عن بال المتسائل أن مثل هذه الدول بحاجة إلى أن تظل في مكانها

على مدى العقود المقبلة لتحديث اقتصاداتها والتحوّل إلى دول غنية.

في هذا المجال، كتب أميتاف أتشاريا أن مجرد استفادة القوى الصاعدة من النظام الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتّحدة لا يعني أنها ستتركه على حاله وتتبع للنفوذ الأميركي. في الواقع، ترى القوى الناشئة أن نظام اليوم تشوبه الكثير من العيوب، وغالبًا ما يقلّل من شأنه مؤسّسو النظام (بدرجات متفاوتة)، فالبرازيل وجنوب إفريقيا والهند على وجه الخصوص تعارض التسلسلات الهرمية الضمنية والظاهرة التي تحكم المؤسّسات الدولية والامتيازات الكبيرة التي تتمتع بها القوى العظمى في المداولات الدولية. الصين هي الأخرى -وعلى الرغم من أن لديها امتيازات أكثر من تلك الدول وأكثر اضطلاعًا منها في العديد من المؤسّسات مثل مجلس الأمن- تمتعض من الامتيازات التي تتحلّى بها الولايات المتّحدة في ظل النظام الحالي. وليس هذا انتقادًا للنظام الراهن القائم على القواعد، بل هو نقد للهيمنة التي تحكمه.

من هنا، فإن الشك حيال تسيير المعايير الليبراليّة، وليس الأهداف والقيم التي توجّهها، هو الذي يصوغ علاقة «البريكس» بالنظام العالمي الحالي. وهذا ما يدعو القوى الناشئة إلى أن تُفسّر أحيانًا الأممية الليبراليّة على أنها شكل من أشكال الأمبريالية الليبراليّة، وتصّور قوة الولايات المتّحدة في مركز النظام الليبرالي على أنها تشكّل تهديدًا.

تعتبر القوى الناشئة أن النظام الليبرالي غير كامل بسبب تجاوزات مؤسّسيه الذين غالبًا ما يقلّلون من شأنه، ويُشار إلى هذه الامتيازات و«الحقوق الخاصّة» عبر تفاصيل بسيطة مثل حق الولايات المتّحدة في تعيين رئيس البنك الدولي، وكذلك من خلال قدرتها على خرق القواعد من دون أن يُعاقبها أحد، كما حدث عندما تدخّلت من دون مسوّغ قانوني في العراق ولم تواجه إلا القليل من العواقب. كما يشير ريتشارد بيتس، «أن المهيمنين ليسوا أبدًا مقيدين تمامًا، فهم يستفيدون من الاستثناءات، والبنود التي تسمح لهم بالتهرّب، وحقوق النقض وغيرها من الآليات التي تسمح للدول الأقوى في العالم أن تستخدم المؤسّسات أدواتٍ للسيطرة السياسيّة».

هذا الأمر يشير إلى العنصر الحاسم في نظام اليوم، والذي يمثّل في الوقت نفسه أكبر

نقاط قوتها وأكبر نقاط ضعفها: وهو الغموض حول كيفية مواءمة المبادئ الهرمية مع القواعد التي من المفترض أن تنطبق على الجميع، بغض النظر عن قوة كلٍ منهم. في كتاب «ليفياثن الليبراليّة»، يلخّص جون إيكينبيري هذا التناقض من خلال اعتباره نظام اليوم «نظامًا هرميًا ذا خصائص ليبراليّة». يحاول المؤلّف شرح هذا التناقض بعيدًا من الدخول في سجال أن القواعد لا تقيّد الهيمنة، لأنها قادرة على «تخطي القواعد»، ومن الممكن استخدام القواعد «أدواتٍ تخدم المزيد من التحكم السياسي»، كما يشير صراحة إلى استثنائية الهيمنة من خلال الإشارة إلى «البنود التي تسمح بالتهرّب، والتصويت المرجح، واتفاقيات الانسحاب، وحقوق النقض».

قد تتساءل بعض الدول الأخرى عن مدى اختلاف ذلك عن النظام الإمبريالي غير المقيّد، حيث يرتفع الفريق الأقوى فوق القانون. فما قيمة القواعد إذا كان للقوي القدرة على كسرها عندما أراد؟ يمكن لمثل هذا النظام أن يعمل بطريقة تلقائية في أحاديّة قطبيّة متطرّفة، حيث لا تتوانى البقية عن تبني قواعد الهيمنة. ومع ذلك، بمجرد أن تتفكّك القوّة الاقتصاديّة والعسكرية وتنشأ قوى أخرى، فإن التوتر، الذي يعتقد إيكبيري أنه قابل للحل من خلال دمج القيادة الأميركيّة في التعاون، يبدأ في الازدياد. وهنا يوحي العلماء الليبراليون الأميركيون أنه عندما تدمّر العالم الثاني مع نهاية الحرب الباردة، أصبح النظام «الداخلي» للعالم الغربي الأول هو النظام «الخارجي» بالنسبة إلى البقية. ولكن وجهة النظر هذه تتمحور حول الغرب كثيرًا، وهي مرفوضة في الصين والهند، وحتى في الدول «المعتدلة» مثل البرازيل، وجميعها دولٌ تشكك كثيرًا في الغرض المرجوّ من حلف شمال الأطلسي.

اليوم، وبدلاً من التشكيك في المبادئ الفكرية التي تستند إلى النظام الدولي، تقول القوى الناشئة إنها تسعى إلى إنشاء نظام متعدد الأطراف تسري فيه القواعد نفسها على الجميع. في الواقع، هذا يعني، كما يتضح لنا من أزمة القرم، أن سعي هذه الدول سوف يتزايد للاستحصال على معاملة خاصة تلقّاها ضمن نظام الحوكمة العالمي الحالي. الأمر الذي سيسمح لهذه القوى بوضع جدولٍ للأعمال يتناول القضايا التي تهمّها وتطبيقه، سواء من خلال إدخال تعديلات على القواعد الرسميّة أم عبر التأثير غير الرسمي المعزز. بعبارة أخرى،

ستتزايد مطالبتها بمعاملة استثنائية، ما ينطوي على خرق القواعد إذا كان الالتزام بها يقوض مصلحتها الوطنية. وفي حين ستسعى الصين للحصول على «استثناء عالمي»، فإن القوى الناشئة الأصغر منها، مثل البرازيل، ستكون راضية عن «الاستثنائيّة الإقليميّة»، أي القدرة على كسر القواعد كلما دعت الحاجة إلى ذلك على المستوى الإقليمي. في هذا الإطار، يطيب للباحثين الصينيين المزاح قائلين إن الصين راضية عن النظام العالمي كما هو (والقواعد والمعايير كما هي)، طالما أن بكين تحل محل واشنطن؛ تتحمّل هذه المزحة عنصرًا من الحقيقة. ليس لأن القوى الناشئة لها مصلحة معينة في خرق القواعد، إنما مع زيادة قوتها الاقتصاديّة، ينمو تعريفها للمصالح «الحيوية»، مما يؤدي إلى الرغبة في إيجاد مجال نفوذ إقليمي (وعالمي لاحقًا). وبالتالي فإن المخططين على المدى الطويل في الصين سيضمنون عدم تمكُّن أي ممثل آخر من حرمانهم من الموارد اللازمة للحفاظ على النمو الاقتصادي.

لجعل هذه التجاوزات أكثر قبولاً لدى المجتمع الدولي، ستوفر القوى الصاعدة المزيد من المنافع العامة في مجالات الأمن والاقتصاد، وبالتالي ضمان أن يوفّر النظام فوائد كافية لتأمين الدعم من الآخرين. بالنسبة إلى الصين، تشمل هذه المنافع العامة مشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق في آسيا الوسطى (من خلال صندوق طريق الحرير) وأميركا اللاتينية وأفريقيا. كما الولايات المتّحدة اليوم، سوف تحافظ الصين والقوى الناشئة الأخرى بعناية على التوازن بين كسر القواعد وتوفير المنافع العامة. من جانبها، توفر القوى الصاعدة الصغيرة، مثل البرازيل والهند، عددًا أقل بكثير من المنافع العامة العالميّة، وبالتالي، فإن حقها في الحصول على معاملة خاصة يكون محدودًا جدًا. ومع ذلك، تحولت الهند إلى جهة مانحة مهمة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانيّة في المنطقة، أما البرازيل فقد قامت بمحاولات مماثلة في منطقتها وفي العديد من البلدان الأفريقية. ومنذ عام ٢٠٠٤، قادت أيضًا بعثة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في هايتي، في حين يقود أحد مواطنيها بعثة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطيّة.

نحو تعدُّديّة تنافسيّة عالميّة

تمامًا كما تدخلت الولايات المتّحدة في العراق خارج نطاق القانون الدولي (٢٠٠٣)، كذا ستفعل الصين (وربما غيرها من القوى الناشئة) في كسرها للقواعد إذا لزم الأمر، أو كونها انتقائية في هذا المجال. وسيشمل ذلك أيضًا الاستفادة من المؤسّسات الدولية وفقًا لاحتياجات القوى الناشئة وما ترتئيه. على سبيل المثال، في العام ٢٠٠٩م، أقصت الدول الغربيّة بقيادة المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الجمعية العامة للأمم المتّحدة، وضمنت عدم لعبها الدورالرئيسي في مناقشة الأزمة المالية العالميّة وآثارها، ذلك بهدف أن تترك الموضوع عرضةً للمنظمات التي تضم الدول التي يسيطر عليها الغرب - التي، بطبيعة الحال، كانت حريصة على عدم اقتراح أي تدابير من شأنها أن تضرّ بالمصالح الغربيّة. في ذلك الوقت، نجحت سوزان رايس في التفوق على من سعى إلى منح الجمعية العامة دورًا أكبر. نتيجةً لذلك، نفى الأمين العام بان كي مون الحصول على أي مساعدة مالية للجنة «ستيغليتز»، التي كلفتها الجمعية العامة لتقديم تقرير مستقل. على الرغم من أهلية اللجنة، رأت الولايات المتّحدة بأنه كان «مجالاً محتدمًا... لا تملك الأمم المتّحدة لا الخبرة أو الولاية اللذين يسمحان لها بأن تكون الساحة المناسبة لدراسته أو لتوجيهه». كما مارست المملكة المتّحدة الضغوط الدبلوماسية على أعضاء اللجنة للاستقالة. كما أراد الغرب، عقدت مجموعة العشرين المناقشات الأولية، واستأنف صندوق النقد الدولي (حيث لا يزال الغرب هو المسيطر) دور المنتدى الشرعي الوحيد للدخول في المناقشات والمفاوضات الصعبة. بالطريقة نفسها، نجح الغرب تقريبًا في العام ٢٠١٢م في منع مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية -الذي تهيمن عليه الدول النامية- من الانخراط في المزيد من تحليلات الأزمة المالية العالميّة. وهكذا تكون التعددية التنافسية بقيادة الولايات المتّحدة هي الاستراتيجيا المفضلة. وتقول روث ويدجوود في هذا المجال:

تتجنّب فكرة التعدُّدية التنافسية الخيار الصارخ المتمثّل إما في المضي فرديًّا أو المضي مع الأمم المتّحدة. لا يزال يتعيّن على أميركا دعم أهداف الأمم المتّحدة؛ إنه تحالف تاريخي، فهي نتاج الحرب العالميّة الثانية، وتظل المنظّمة الوحيدة الموجودة حاليًا التي تشمل جميع

الأطراف السياسيّة. تتمتّع أميركا بصلاحيات العضو الدائم في مجلس الأمن الذي يصعب جمعه مرة أخرى، لكن يبقى لدينا بعض المرونة في الطريقة التي نختار من خلالها مقاربة التعاون الدولي.

على مدى سنوات طويلة، ظلّت القوى الغربيّة في وضع أفضل، بحيث كان يسمح لها بترجيح كفة التعددية التنافسية لصالحها، حيث تمكّنت بذكاء من نقل المناقشات من مؤسّسة إلى أخرى لتحقيق أهدافها على أفضل وجه. ومجموعة العشرين هي مثال بارز: تم إنشاؤها لتجنّب المناقشة حول الأزمة المالية في الجمعية العامة للأمم المتّحدة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث قام الغرب بعد ذلك بتهميشها وإعادة تركيزه على مجموعة السبع (بعد استبعاد روسيا). وكما يكتب ستيوارد باتريك، فإن هذه الإجراءات «تعيد في جوهرها إحياء الملاذ الداخلي القديم للاقتصاد العالمي، الذي تخلّت عنه الدول بعد الأزمة المالية العالميّة التي استوجبت التعاون مع الصين». دائمًا ما تستخدم القوى الغربيّة النظام الحالي بما يتناسب مع مصلحتها أو مع الحفاظ على نفوذها، على سبيل المثال من خلال «نظام حامل القلم»؟؟، حيث تتحكّم بريطانيا وفرنسا في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة والتي تتمحور حول مستعمراتهما السابقة.

في الواقع، إن قدرة الغرب على استخدام القواعد والمؤسّسات لصالحه، والاتحاد في الفترات الحاسمة -أكثر بكثير من قدرة «الباقين» على ذلك- يطيلان أمد تأثيره في الحكم العالمي إلى حد كبير؛ لأن ما يسمَّى بـ«الباقين» ليس وحدة متماسكة: في الواقع هو وحدة متنوعة للغاية بحيث لا يمكن استخدامها لتكون مفهومًا تحليليًّا. حتى المجموعات الأصغر مثل «البريكس» هي غير قادرة على التوفيق بين اهتماماتها في العديد من الحالات، ولقد طرح هذا العجز على مدى السنوات صعوبة كبيرة في التعبير عن المقترحات المشتركة.

تعهّدت كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا في إعلان «البريكس» الصادر في سانيا في نيسان من العام ٢٠١١م، وذلك بضرورة «تعزيز صوت الدول الناشئة والنامية في الشؤون الدولية». ومع ذلك، عندما تراجعت القوى الغربيّة بعد شهر عن وعدها الذي قطعته في العام ٢٠٠٩ بـ«تعيين رؤساء المؤسّسات المالية الدولية وقيادتها العليا من

خلال عمليّة اختيار مفتوحة وشفّافة وتستند إلى الجدارة» بحيث سارعت إلى تعيين وزير المالية الفرنسي لاغارد ليحل محل دومينيك شتراوس - كان، لم يكن بيد القوى الناشئة حيلةً سوى الرضوخ للواقع والقبول بأن تختار أوروبا مرة أخرى رئيسًا لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي. كانت القوى الناشئة تتوقّع أن يتنحّى لاغارد قبل العام ٢٠١٦م ليحلّ محلّها اسمٌ غير أوروبي، وهو ما كان مجرد وهم. لقد أضاع «البريكس» فرصة إظهار أن منظمته ذات أهمية، وإجبار الغرب على الإخلال باتفاق شرف قديم يقضي بمنح رئاسة الصندق لشخصية أوروبية فقط، مما يشكّل تميزاً ضد أكثر من ٩٠ في المئة من سكان العالم، ويقلل من شرعية صندوق النقد الدولي.

كيف يمكن للحماسة الإصلاحية الظاهرة بين القوى الناشئة أن يتبخّر بهذه السرعة؟ اعتبر الدبلوماسيون البرازيليون والهنود أن رحيل شتراوس كان مفاجئًا للجميع، ولم يمنح البريكس سوى القليل من الوقت لتنسيق الردّ المشترك أو حتى طرح اسم مرشّح مشترك. لكن الأمر نفسه ينطبق على الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي اللذين استقرّا بسرعة على مرشحهما. بالنظر إلى التفاصيل المسيئة التي ظهرت حول ثقافة الانحياز الجنساني التي تطبع العمل في صندوق النقد الدولي، فإن اختيار امرأة كان خطوة ذكية من قبل الأوروبيّين، الذين يمكن أن يقولوا إن تعيين لاغارد يمثل تغييرًا مهمًا بالنسبة إلى الصندوق. من ناحية أخرى، طالبت القوى الناشئة، من غير الأوروبيين، بتولي المنصب، من دون أن تتفاوض أولاً في ما بينها على من يجب أن يكون هذا المرشح. كان لدى هؤلاء الأطراف العديد من الأسماء المناسبة التي أمكنهم الاختيار من بينها، وكان الكثير منهم على الأقل مؤهلين كما السيدة لاغارد في مجال الاقتصاد الدولي، إن لم نقل أكثر منها أهليةً. في النهاية، يتمتّع الاقتصاديون القادمون من دول مثل البرازيل وتركيا بخبرة عالية في إدارة الأزمات الاقتصاديّة بنجاح، وهو ما يمكن أن يساعد البلدان الأكثر تضررًا في أوروبا.

لقد شكّل اعتراف مسؤول برازيلي بسخرية بأنه «من المرجّح أن تبقي أوروبا قبضتها محكمة على هذا المنصب»، اعترافًا ضمنيًّا بأنّ القوى الناشئة، مع فشلها في الاتفاق على بديلٍ قويٍ لوزير المالية الفرنسي، قد سمحت للغرب بأن يتفوّق عليها. في حين أن أوروبا

والولايات المتّحدة لديهما ما يكفي من الأصوات لدعم أي مرشح، إلّا أنه كان من الصعب عليهما رفض خيار معقولٍ يتمتع بدعم كامل من الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا. على الأرجح، فإن العديد من الدول غير الأوروبية كانت لتنضمّ إلى «البريكس»، فحتى الدبلوماسيون الأستراليون أعربوا عن قلقهم إزاء تعنُّت أوروبا.

كان العثور على «مرشح البريكس» أمرًا مستحيلاً، نظرًا إلى اختلاف الآراء بين الدول الأعضاء، ومصالحهم الاستراتيجية، ووجهات نظرهم. قد ترى الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر مساهم في صندوق النقد الدولي (بعد الولايات المتّحدة واليابان) اختلافًا بسيطًا بين المرشح الفرنسي والمرشح المكسيكي، كذلك الأمر، قد لا تشعر البرازيل بأي حافز يدفعها لبذل رأسمالها السياسي في معركة في سبيل المرشّح السنغافوري. حتى أنها قد تسعى إلى تقويض المرشح الأرجنتيني أو المكسيكي، وفق المنطق نفسه الذي قد يدفع الهند إلى تفضيل المدير الأوروبي على المدير الصيني. إن حملة القوى الناشئة الخجول من أجل إيجاد البديل الذي يحل محل سياسي أوروبي آخر مديرًا عامًا لصندوق النقد الدولي، تكشف أنه على الرغم من أحقّيتها وجاذبيتها، فإن دول «البريكس» ليست موحّدة كما يعتقدون. عندما يحين وقت الالتزام بالوعود، مثلما حدث بعد سقوط شتراوس كان، انهار تحالف القوى الناشئة؛ لأنها لم تكن قادرة على الارتقاء إلى مستوى الخطاب الكبير الذي كنّا نسمعه في كثير من الأحيان في مؤتمرات قمة «البريكس».

السيناريو نفسه حدث بعد عام واحد، عندما أعلن روبرتو زوليك أنه سيتنحّى عن منصبه في رئاسة البنك الدولي. آنذاك أعلن وزير المالية البرازيلي مانتيغا قائلاً: «سنتّخذ موقفًا مشتركًا مع البريكس، ونتبنّى قرارًا مشتركًا»، مما أثار الآمال في أن يفوز أوكونجو إيويلا من نيجيريا بدعم كبيرٍ في أوساط القوى النامية والناشئة. لكن بعد ذلك بفترة وجيزة، أعلنت الحكومة الروسية دعمها لجيم يونج كيم، المرشح الأميركي، وهو قرار «لم يتم تنسيقه بالكامل مع بقية دول البريكس»، وفق ما علّق دبلوماسي هندي. ووفقًا له، سمعت الحكومة الهندية عن هذا القرار الروسي من وسائل الإعلام، مما يدل على أنه حتى في مسألة بسيطة نسبيًا (يعتبر كثيرون أن المرشح النيجيري مؤهل أكثر)، لم يكن لدى دول «البريكس» القدرة

على تنسيق مواقفها. كان السباق بين المرشح الأفريقي القوي والمرشح الأميركي الضعيف يتيح فرصة فريدة لكي تظهر دول «البريكس» وحدتها. لقد كان وايد محقًا في ملاحظته أن هذه الحادثة أوضحت «كيف أن عدم ثقة الدول النامية ببعضها البعض يجعل من السهل على الأميركيين تقسيمها عن طريق الصفقات الثنائيّة». كل هذا يشير إلى الصعوبات التي تحول دون إقامة تحالفات وازنة فاعلة ضدّ الهيمنة.

إنَّ الأحداث المذكورة أعلاه تجعل المراقبين يتساءلون عمّا إذا كان الغرب قد نجح في تحويل القوى الناشئة اليوم إلى «أغبياء مفيدين»، وهم فخورون للغاية بأنّهم جزء من مجموعة العشرين لدرجة أنهم لم يعودوا يدافعون عن مصالح البلدان النامية. من هذا المنظور، قد يكون ظهور «البريكس» تطورًا إيجابيًا بالنسبة إلى الغرب، حيث خسر الفقراء مدافعًا قويًا عنهم في برازيليا وبريتوريا ودلهي، بعدما أصبحوا يدافعون بشكل متزايد عن مصالح القوى الكبرى، إلى أن استفاقوا على مجموعة العشرين تهمشها مجموعة السبع الصاعدة. في الوقت نفسه، لا ينبغي على القوى الناشئة أن تتذمر: فمن الطبيعي أن يفعل الغرب كل ما بوسعه للمحافظة على سلطته، حتى الصين ليست ملتزمة تمامًا إدخال البرازيل والهند في عضوية دائمة في مجلس الأمن. لقد حققت الدول الغربيّة حتى الآن نجاحًا لافتًا في جهودها الرامية إلى السيطرة على المناصب القيادية. يعود نجاحهم في ذلك إلى بعض القواعد المؤسّسية التي كانوا قد أرسوها قبل وقت طويل من بدء الحديث عن صعود الجنوب. ومع ذلك، فإن الجنوب هو المسؤول نوعًا ما عن عدم قدرته على توحيد جهوده وطرح الأفكار الأقوى حول الأسباب التي تجعل من الإصلاح أمرًا ملحًّا. لا يقتصر الاختلاف بين القوى الناشئة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. على سبيل المثال، ما من إجماع بين دول «البريكس» حول الحاجة إلى إجراء إصلاحات داخل مجلس الأمن، خصوصًا أن روسيا والصين عضوان دائمان فيه، وبالتالي أقلّ دعمًا من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا لجهة إصلاح هيئته.

تظهر روح المبادرة المؤسّسيّة في الصين أنها تسعى إلى قلب الطاولة والخوض في لعبة التعدّديّة التنافسيّة وفقًا لقواعدها. وبالتالي، ما من جديد يُذكر في مجال البحث عن الساحة

الأنسب، وقد تفوّقت القوى الغربيّة في الوصول إلى ساحة تعددية الأطراف لعدة عقود، كما سبق وأوضحنا.

على الرغم من الاستراتيجيات الناجحة التي يضعها الغرب للمحافظة على السلطة بقبضته في العقود المقبلة، فمن المحتمل أن تظهر قوى ناشئة، على رأسها الصين، تكون قادرة على استخدام النظام الدولي وفقًا لمصالحها. وفي حين أن جوانب النظام العالمي المعاصر التي يسمّيها إيكبيري «ليبراليّة» (المؤسّسات، وسيادة القانون، وما إلى ذلك) موضع ترحيب أساسي من جانب القوى الناشئة، ستتزايد مقاومة هذه الأخيرة لممارسات الولايات المتّحدة المهيمنة التي غالبًا ما ترافق ذلك النظام، ساعيةً ببطء لإفساح المجال أمام نفسها.

تقبل القوى الناشئة الخصائص الليبراليّة للنظام العالمي، ومن المرجح أن تحافظ عليها، لكنها سوف تغيّر من التسلسل الهرمي الذي يقوم عليه هذا النظام. وبصرف النظر عن المؤسّسات الجديدة التي أسستها هذه القوى، فإن العديد من المؤسّسات الدولية الموجودة حاليًا قد لا تبدو مختلفة عما كانت عليه منذ عقود، ولا حتى القواعد والمعايير التي تقوم عليها. ورغم أن الولايات المتّحدة هي التي تستطيع اليوم أن تنتهك القواعد وتفلت من العقاب، فإن هذا الامتياز سيكون قريبًا في جعبة الصين وربما في يوم من الأيام في حوزة القوى الناشئة الأخرى. وما من دليل يشير إلى أن هذه الدول سوف تختلف عن الولايات المتّحدة في استخدامها هذا الامتياز على مدى العقود الماضية.

وحريٌّ القول إن الموجة الجديدة من التعددية التنافسية ستبدو غير مألوفة لدى القوى الغربيّة؛ لأنها ستشمل عددًا كبيرًا من المؤسّسات الجديدة التي أسستها قوى غير غربيّة. واللعب على أرض الصين سيضع جدول أعمال أكثر صعوبة أمام من يرسمون السياسات في واشنطن ولندن. وعليه، فإنّ المفاوضات الحاسمة بشأن التحديات العالميّة -مثل التوترات الجيوسياسيّة في آسيا الوسطى، أو خطة الإنقاذ الضرورية لإحدى الدول نامية التي تعاني من المتاعب- سوف تركز أولاً على المكان الذي ستتم فيه مناقشة مثل هذه القضايا في المقام الأول.

ما من شكٍّ في أن تعدّد المعايير في بعض المجالات مثل البنوك قد يجعل من الضروري

على المؤسّسات المالية تشغيل أكثر من نظام واحد، ولكن ما من أدلّة دامغة تشير إلى أن تزايد عدد بنوك التنمية قد أثّر سلبًا على ممارسات الإقراض. قد يكون للزيادة المطَّردة في أعداد المؤسّسات نتائج إيجابية مهمة، فعلى الرغم من كل شيء، يبقى الاحتكار قادرًا على تقويض سير أي مؤسّسة وفعاليتها، في حين أن المنافسة قادرة على المساعدة في تقديم الأفكار الجديدة وتطوير أفضل الممارسات الجديدة؛ لذلك رحب عدد كبير من المراقبين داخل البنك الدولي بصعود بنوك تنمية جديدة. على سبيل المثال، لعب الاتحاد الأفريقي دورًا مهمًا في النقاش حول حفظ السلام، كما أنه سيساعد على السماح للدول التي تعيش فيها الغالبية من سكّان العالم أن تلعب دورًا ذا أهمية أكبر عندما يتعلّق الأمر بالتعامل مع التحدّيات العالميّة. ولقد كانت صحيفة «فاينانشال تايمز» محقّة في افتتاحيتها الصادرة بعد قمة «البريكس» السادسة، والتي ورد فيها:

«تشير التحوّلات في القوة الاقتصاديّة العالميّة إلى أن التغيّرات في القوة المؤسّسية قد تكون منطقية أو حتى لا مفرّ منها. لماذا يجب على الولايات المتّحدة أن تضع القواعد في مجال الإنترنت، في حين أن معظم حركة استخدام شبكة الإنترنت لم تعد تشمل الأميركيين؟ لماذا يجب أن يكون الدولار هو العملة الاحتياطية العالميّة، في حين لم تعد الولايات المتّحدة هي جوهر الاقتصاد العالمي بلا منازع؟».

والأهم من ذلك، كما ورد أعلاه، أن القوى العظمى ستحرص دائمًا على خلق موازنة استثنائية لا تخلو من توفير المنافع العامة العالميّة والاستقرار الذي تحتاجه لحماية مصالحها الحيوية. باتت بكين تدرك تمام الإدراك أنه من غير الممكن ترجمة مصادر قوتها القاسية إلى نفوذ سياسي، إلا عندما تلتزم بالقواعد والمعايير المتّفق عليها. ولا يمكن أن تتحمل عبء اعتبارها منتهكةً للقواعد العالميّة، ولا تهتم ببقية العالم. إن الفهم الذي كوَّنته حول وجوب دمج القوة الصينية ضمن شبكة من القواعد والمعايير حتى تحصل على الشرعية هو ما جعل صنّاع السياسة فيها يؤسّسون العديد من المؤسّسات التي سبق وأتينا على ذكرها في الفصول السابقة.

في حين يتطلّب إدخال التحولات في السلطة الدخول في مفاوضات، توافق القوى

العظمى مع بقية العالم على إعادة هذا التفاوض باستمرار، وهو ما لا يُعتبر أمرًا سيئًا بالنسبة إلى مستقبل القواعد والمعايير العالميّة.

معالم المابعد الاقتصادي للغرب

كما يوضح التحليل أعلاه، من غير المرجّح أن تُفضي المناقشة حول ما إذا كانت القوى الصاعدة ستقبل أو ترفض النظام الذي يقوده الغرب إلى إجابات مرضية. ونظرًا لأن القواعد والمعايير الحالية ليست غربيّة كما يفترض كثيرون، فإن القوى غير الغربيّة لن تتحدّاها بشكل مباشر. إن الافتراضات السابقة الذكر التي ترى أن الصين ستعيد تأسيس نظام الروافد الهرمي الذي كان معمولاً به منذ آلاف السنين في آسيا لا يأخذ في عين الاعتبار أن القوة الاقتصاديّة والعسكرية العالميّة اليوم باتت موزّعة بالتساوي إلى حد يجعل من الصعب العودة إلى الهيكليات الأمبريالية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّها تتجاهل الدور الرئيسي الذي لعبته الصين في تأسيس نظام الحالي، مما يعني أن هذا النظام هو «غير طبيعي» إلى حد ما بالنسبة إليها، وأنها سوف تطيح به تلقائيًّا.

كما يشير أرميجو وروبرتس، «إن الميول التي تتجه نحوها دول البريكس، منفردة ومجتمعة، بشأن النظام العالمي، تشجّع على الإصلاح والتطور وليس على الثورة. ومن المفاجئ أن أيًا من القوى الناشئة (أو التي ظهرت من جديد كما هو حال الصين وروسيا) لم تُظهر أهدافًا ثورية في ما يتعلق بإعادة ترتيب النظام الدولي».

لدعم هذا الرأي، يقول أحد الدبلوماسيين الهنود إن «وجهات نظرنا هي أكثر ما تكون لا غربيّة، من كونها معادية للغرب». وبالتالي، من غير المرجح أن يشكل ظهور نظام موازٍ تهديدًا على قواعد النظام الحالي ومعاييره. لكن هذا لا يعني أن المؤسّسات ستنجح في معالجة جميع مخاطر انتقال السلطة. في حين أن التنبؤات حول الفوضى في حقبة ما بعد الغرب تفتقر إلى أسس تاريخيّة أو نظريّة، وتستند إلى اعتقاد محدود يتمحور حول الغرب، ويرى أنّ الولايات المتّحدة وأوروبا هما فقط من يحقّ لهما القيادة، يظل التنافس بين القوى العظمى حقيقةً واقعةً. تبدو المفاهيم التي مفادها أن «التغيير القائم على الحرب لم يعد يُعتبر

عمليّة تاريخيّة»، كما يرى جون إيكنبيري، غير واقعية، على الرغم من أن الحرب غير مرجّحة البتّة في هذه المرحلة. في المقابل، قد يساعد صعود الصين في التخفيف من حدّة الخطاب الليبرالي المفرط في التفاؤل الذي تستخدمه تحديدًا الولايات المتّحدة منذ وودرو ويلسون. وكما يرى ستيفن والت، كانت الحرب العالميّة الأولى «الحرب التي أنهت كل الحروب»، ثم اندلعت الحرب العالميّة الثانية لتجعل العالم مكانًا «آمنًا للديمقراطيّة»، لكننا شهدنا على الحرب الباردة بدلاً من ذلك، وعندما انتهت، تكلّم الرئيس جورج اتش دبليو. بوش عن «نظام عالمي جديد»، وأعلن المرشّح الرئاسي بيل كلينتون أن «الحسابات التهكّمية بشأن سياسة القوة ... لم تكن متناسبة مع العصر الجديد». وقد تماشى المثقّفون اللامعون مع هذا الموقف، مدّعين أن الجنس البشري قد وصل إلى «نهاية التاريخ»، وأن الحرب باتت تميل شيئًا فشيئًا إلى «الزوال»... إن الاعتقاد بأننا تخطّينا التنافس بين القوى العظمى بالكامل هو أمر مفرط في التفاؤل، وربما خطير، وبصراحة، سخيف.

وعلى الرغم من هذا التحذير، يُظهر التحليل أعلاه أن ثمّة القليل من الدلائل التي تشير إلى أن صعود النظام الموازي ينذر بنهاية النظام الليبرالي. إن المحرّك وراء التنبّؤات المتعلّقة بالازدواج العالمي هي الوسطية الغربيّة، وليس التحليل الموضوعي للديناميات التي ستشكل النظام العالمي. ويُعتبر بروز المزيد من المؤسّسات المتعدّدة الأطراف تأكيدًا للقوى الناشئة بأن المستقبل سيظلّ خاضعًا لهيمنة نظام عالمي قوي، وإن كان غير كاملٍ في كثير من الأحيان، وقائمٍ على القواعد.

بدلاً من التنبؤ بالمستقبل، سعى هذا الكتاب إلى وصف بعض الديناميات التي من المحتمل أن تشكّل هذا المستقبل، وشدَّد على أهمية تكييف منظورنا للشؤون العالميّة مع الواقع متعدّد الأقطاب.

لقد كُتب هذا التحليل في وقت كان يمرّ فيه عالم الجنوب بأزمة. بعد سنوات من النمو الساطع، سقطت جميع دول «البريكس» باستثناء الهند في أزمة اقتصاديّة، فالاقتصاد الصيني ينمو بأدنى معدلاته منذ سنوات. وروسيا والبرازيل، اللتان فشلتا في تنويع اقتصاداتهما في مرحلة الطفرة في السلع، تعانيان من ركود اقتصادي، وقد تباطأ النمو أيضًا في إندونيسيا

وتركيا، حيث تواجه هذه الأخيرة تحوّلاً مثيرًا للقلق نحو الاستبدادية. أما جنوب أفريقيا، العضو الخامس في «البريكس»، فتعيقه حكومة فاسدة وغير قادرة على إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة. نيجيريا، واحدة من الدول القليلة التي كان أداؤها ساطعًا في السنوات الماضية، لا تزال تقاتل تمرّدًا دمويًا متطرّفًا في شمال البلاد. وتعد الهند، الديمقراطية الأكبر في العالم وعما قريب الدولة الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، النقطة المضيئة الوحيدة، التي من المقرّر أن تنمو بوتيرة أسرع من الصين في السنوات المقبلة.

باتت الآثار السياسيّة لهذا التطور واضحةً على نطاق عالمي. فقد أدّى النمو المخيّب للآمال في العالم الناشئ إلى تخفيف الضغط على الولايات المتّحدة وأوروبا لجهة إدخال الإصلاحات على المؤسّسات الدولية وزيادة تمثيل دول أخرى مثل البرازيل والهند. في هذا السياق، يشعر عدد متزايد من صانعي السياسة والمعلّقين في الولايات المتّحدة وأوروبا، كما لو أنهم استيقظوا أخيرًا من كابوس استمرّ عقدًا من الزمان. حاليًا، لحسن الحظ، يبدو أن الأمور عادت إلى توزّع السلطة «الطبيعي» الذي كان سائدًا في القرن العشرين. لقد نضبت الأموال السهلة المنال من بنك الاحتياطي الفيدرالي، وتزايد تركيز الصين على زيادة الاستهلاك المحلي. ونتيجة لذلك، فإن القوى الناشئة التي تعتمد على الصين باتت تعاني بشدّة.

من المفيد القول إنه لا يمكن للنمو الاقتصادي المنخفض المؤقّت في عالم الجنوب أن يقضي على التقدم التاريخي الذي حقّقته القوى الناشئة، خصوصًا في العقد الماضي الذي شهد درجة غير مسبوقة من التحرير في عالم الجنوب، بما في ذلك في القارة الأفريقية. كما أن الهدوء الذي عرفته الدول الناشئة لا يغيّر من التوقّعات الطويلة الأجل التي ترى أن الصين سوف تتفوّق على الاقتصاد الأميركي. وكما سبق وأوضحت في مختلف فصول الكتاب، إنها ظاهرة طبيعية إلى حدّ كبير بالنظر إلى الهيمنة الديموغرافية للقوى الناشئة. على الرغم من المشكلات الحالية، بات من الراسخ أن الهند ست من الراسخ ن المشكلات الحالية طعًا في يات المتّحدة في استخدامها تصبح ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي خلال هذا القرن. فهذا الاقتصاد لن يعود إلى ما كان عليه بعد الحرب العالميّة الثانية من توزيعٍ للسلطة، وكما يقول

زاكريكارابيل، في ما يتعلق بهذه التغييرات:

ربما تكون المشاعر قد تغيرت بشكل جذري... ولكن يبقى أن ثمة فرقًا كبيرًا بين ذلك وبين الانهيار الهيكلي والأزمة. نعم، باتت اقتصادات العالم الناشئ تشهد تباطؤًا في النمو مقارنةً بالمعدلات المرتفعة التي عرفتها في السنوات الأخيرة، وليس من السهل التحوّل إلى النشاط الاقتصادي المحلي القائم على الطلب. لكن هذا لا يماثل إعادة كتابة ما حدث في العقد الماضي وتحويل إنجازات العديد من هذه البلدان إلى سراب.

عندما يحين الوقت لكتابة قصة السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، فإن السرد العالمي لن يكتفي بالحديث فقط عن كفاح الولايات المتّحدة للتكيف مع عالمٍ انتشرت فيه القوة، أو عن صعود الصين وتراجع أوروبا. ستتناول الرواية الطريقة التي خرجت بها أجزاء كبيرة من الكوكب من الفقر الزراعي إلى المراحل الأولى من الثراء الحضري. وستتناول كيف بدأت شبكة الإنترنت وثورة الهواتف المحمولة التي ترتكز على صعود الصين في إعادة تشكيل المناطق الشاسعة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وكيف بدأت الطبقات الوسطى في الهند في إعادة تعريف هوية ذلك البلد، وكيف تخلص الملايين في أميركا اللاتينية من عقود من عدم الكفاءة الاستبدادية وبدأوا في الازدهار. لم يحدث في تاريخ البشرية أن يصبح عدد كبير من الناس أكثر ثراءً بسرعة أكبر من السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

على الرغم من ظهور نظامٍ موازٍ، تظل الحاجة أساسية لإجراء إصلاح في هياكل الحكم العالميّة، فبالنسبة إلى صانعي السياسات في أوروبا والولايات المتّحدة، يُعتبر إشراك القوى الناشئة الطريقة الوحيدة التي تضمن بقاء عمل المؤسّسات الدوليّة التقليديّة بمجرد أن تفقد القوى التقليدية السيطرة. لقد بدأت للتو عملية صعبة تستوجب التكيّف مع واقع جديد. في السنوات والعقود القادمة، سيتعيّن ادخال إصلاحات شاملة -في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن- إذا ما أُريد لهذه المؤسّسات أن تحافظ على شرعيتها في القرن الحادي والعشرين. في المحصّلة، لا بد من أن يؤدي عدم التوافق بين التوزيع الفعلي للسلطة وتوزيع السلطة داخل المؤسّسات إلى التوتر. وكما يصف كار الوضع في كتابه:

(The Twenty Years' Crisis) (١٩١٩-١٩٣٩م) أزمة العشرين عامًا: ١٩١٩-١٩٣٩م، لقد فشل نظام فرساي بسبب الفجوة المتزايدة بين النظام الذي يمثّله والتوزيع الفعلي للسلطة في القارة الأوروبيّة. إنها نتيجة جزئيّة لحالة عدم التطابق هذه، حيث يتعين على المؤسّسات القائمة حاليًا أن تزيد من تنافسها مع المؤسّسات المماثلة التي تقودها الدول الصاعدة التي يمكن وصفها في المجمل على أنها نظام موازٍ أولي.

بالإضافة إلى إصلاح المؤسّسات الدولية، من الضروري تبنّي وجهة نظر تتنة إلى إصلاح المؤسّسات الدولية اسب مع حقبة ما بعد الغرب، حيث تأخذ في الاعتبار وجهات نظر متباينة حول النظام العالمي. ولتقويم مدى تطور النظام العالمي في العقود المقبلة بشكلٍ كافٍ، نحتاج إلى تجاوز النظرة العالميّة المتمركزة حول الغرب. إنما ثمة عقبات إضافية، فلا تزال أدبيات العلاقات الدولية الغالبة تصدر في الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، في حين أن الأفكار التي تولد في أماكن أخرى غالبًا ما تكون إما غير متوفرة باللغة الإنكليزية، أو لا ترتقي إلى مستوى المعايير النظريّة اللازمة للظهور في المجلات العلميّة الرائدة في للنشر في الكتب. صحيح أن بعض الصحف الصينية أو الهندية تقدّم نظرة عالميّة مشابهة لتلك التي نشرتها «فاينانشال تايمز» أو «نيويورك تايمز» أو «ذي إكونومست». ومع ذلك، لم تطرأ يومًا الحاجة لسماع موقف أولئك الذين يسعون إلى الأخذ في الاعتبار أشكال الاستثنائية والوسطية، ليس وفقًا لرؤية الولايات المتّحدة الأميركيّة فقط، بل الصين والهند والبرازيل وغيرها من الدول أيضًا؛ إذ لا تولي الوكالة الغربيّة الأهمية نفسها كما في الماضي والحاضر والمستقبل.

الآثار المترتبة على صانعي السياسة

تشير الحجج الرئيسيّة الأربع التي يتم تنظيم هذا الكتاب حولها إلى سلسلة من الآثار المترتّبة على صانعي السياسة.

أوّلًا: إن نظرتنا إلى العالم المتمحورة حول الغرب تقودنا إلى التقليل من أهميّة الدور الذي لعبته ليس فقط الأطراف غير الغربيّة في الماضي وتلعبه على الساحة السياسة الدوليّة

المعاصرة فحسب، بل من أهمية الدور الملموس الذي من المحتمل أن تلعبوه في المستقبل أيضًا. يجادل هذا الكتاب بأن نظام ما بعد الحقبة الغربيّة لن يكون بالضرورة أكثر عنفًا من النظام العالمي الحالي.

على مستوى السياسة، يعني ذلك تقويم المؤسّسات التي تقودها جهات فاعلة غير غربيّة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، و«البريكس»، ومنظمة شنغهاي للتعاون بشكل أكثر موضوعية، ويتساءل في المقام الأول عما إذا كانت قادرة على توفير المنافع العامة العالميّة وتحسين العلاقات بين أعضائها، بدلاً من التساؤل عما إذا كانت تشكّل تهديدًا على الهيمنة الأميركيّة. في حالة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، فشلت الولايات المتّحدة في اتخاذ هذا الموقف البراغماتي. ولا يمكن تفسير قرارها بمعارضة هذا البنك الذي تقوده الصين، وما تبعه من كارثة دبلوماسية، إلا من خلال مقاربة إما الربح أو الخسارة القصيرة النظر. لقد قاد ذلك صنّاع السياسة في واشنطن إلى المخاطرة بإطلاق حكم خاطئ حول قدرتهم على إقناع الدول في جميع أنحاء العالم -بريطانيا وألمانيا والبرازيل وكوريا الجنوبية واليابان وأستراليا- بعدم الانضمام إلى هذه المؤسّسة الجديدة. ربما الأكثر إثارة للحيرة، يبقى قرارهم بتأطير تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية واعتباره سباقًا دبلوماسيًا. لو أن الولايات المتّحدة سعت إلى الدخول في عضوية هذا البنك في وقت مبكر، أو قررت فقط عدم التعليق على هذه المسألة، لما كان المراقبون حول العالم قد أولوا القدر نفسه من الاهتمام لهذه المؤسّسة اليوم، أو ما كانوا ليفسروها على أنها نقطة حاسمة في الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية. لقد جرى رسم الاستراتيجيا التي تبنّتها الولايات المتّحدة حول هذا البنك على فرضية أن صعود الصين يحدث في الغالب في سياق التوتر المحتوم والصراع المحتمل. إن الإبقاء على استراتيجيا تعديليّة بشأن كل خطوة تخطوها القوى الناشئة هو أمر مضلّل ومحدود. وما تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد إلا تأكيد على استعداد القوى الناشئة غير الغربيّة على المساعدة في إصلاح نظام لم يعد يلبّي الاحتياجات الحالية. وقد تسعى الصين إلى مراجعة الرعاية الغربيّة لهذا النظام، ولكن ليس بالضرورة مراجعة القواعد والمعايير الأساسية التي يقوم عليها.

من وجهة نظر تاريخية، تُمثّل نهاية الهيمنة الغربيّة أكثر بقليل من نهاية الانحراف الذي عرف تركّزًا كبيرًا للثروة والقوة في جزء صغير نسبيًّا من الكرة الأرضيّة. من الطبيعي أن ينتهي هذا التركيز غير العادي - وبحسب البعض غير الطبيعي. وعلى الرغم من كل الصعوبات التي سيحدثها هذا التحوّل، فإن المزيد من الثروة والقوة الموزعة بالتساوي في جميع أنحاء العالم هي ظاهرة إيجابية ينبغي، من حيث المبدأ، ألا نخشاها بل أن نرحب بها.

الصين والقوّة الناعمة

لا ريب في أنّ الصعود الاقتصادي للدول الباقية، وخصوصًا الصين، سيسمح لها بتعزيز قدرتها العسكريّة، وفي نهاية المطاف سيضاعف من تأثيرها على الساحة الدوليّة وقوتها الناعمة، وستكسب هذه الدول المزيد من الأصدقاء والحلفاء، تمامًا كما فعل الغرب في الماضي. بالطبع، لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي سوى قوة ناعمة محدودة للغاية في الغرب، لكنه مع ذلك استطاع جذب أتباعٍ له حول العالم يتمتّعون بقدر كافٍ من القوة لإجبار الغرب على تبنّي سياسة قائمة كليًا على القوة الصلبة وليس الناعمة: لقد أظهرت التدخّلات العسكرية الأميركيّة في أميركا الوسطى والهند الصينية وأفريقيا أن القوة الناعمة وحدها لم تكن قادرة على التأثير في الرأي العام العالمي، وعلى عكس الاعتقاد السائد، لم تقابل نهاية الحرب الباردة بالاحتفالات في دلهي وبكين وبرازيليا، ولكن بتردد ومخاوف من صعود الأحادية القطبيّة.

قد تكون القوّة الناعمة الصينيّة محدودة للغاية في أوروبا والولايات المتّحدة، لكن من الخطأ القول إن ذلك يأتي بمثابة الدليل الكافي على أنّ الإستراتيجيا الصينيّة في مجال القوة الناعمة قد فشلت على مستوى العالم. إنّ المعالجة الموضوعيّة البحتة للدور الذي تلعبه الصين في أفريقيا تعني أيضًا التشكيك في بعضٍ من الخطاب حول ممارسات الغرب في القارة، التي لا تختلف غالبًا عن تلك التي تتبعها القوى الناشئة. وهذا يعني أيضًا إدراكًا صريحًا للواقع الذي يقول إنّ الصين تؤمّن بالفعل قدرًا كبيرًا من المنافع العامّة على الساحة العالميّة، وتشجع على مية ة يقول إن ي القارة حدة هذا الاتّجاه. يجب الترحيب بالمزيد من

المساهمات من جانب الصين والهند وجهات أخرى في جميع المجالات - حفظ السلام وعمليات مكافحة القرصنة والتغير المناخي والمساعدات التنموية وما إلى ذلك. في الواقع، سوف تضاعف القوى الصاعدة الأكثر تكاملاً من عدد المنصات التي توفر تنسيقًا مكثفًا، مما يقلل من مساحة سوء الفهم التي قد تؤدي إلى تعاونٍ ما دون المستوى أو حتى إلى الصراع. يعني ذلك أنه بات لزامًا على صانعي السياسة الغربيين دعوة القوى الناشئة علنًا إلى الانخراط، وكذلك توفير مساحة كافية داخل المؤسّسات الموجودة حاليًا لتشملها حقًا. كما على صانعي السياسة في الصين والهند والبرازيل وغيرها من القوى الناشئة، على سبيل المقارنة، أن يتجرأوا أكثر ويطالبوا بدور البطولة عندما يتعلق الأمر بالمناقشة حول القواعد والمعايير العالميّة.

البرازيل ومفهوم المسؤولية والحماية

ثانيًا: من نواحٍ كثيرة، كانت مبادرة البرازيل لإطلاق مفهوم المسؤولية أثناء الحماية – وهي إضافة على المسؤولية للحماية نحو آلية أكثر شفافية لرصد التدخل الإنساني – ترمز إلى الاستراتيجيا نفسها التي تطمح برازيليا إلى اتباعها: التحول إلى بانٍ للجسور، وإلى وسيط، وإلى ساعٍ وراء الإجماع من خلال قيادة الفكر. كان مشروع الحماية من الأسلحة النووية، على الرغم من عيوبه، اقتراحًا مبتكرًا وبناءً لسدّ الفجوة بين حلف شمال الأطلسي التوّاق للحرب والصين وروسيا اللتين كانتا تبالغان في مقاومتهما. وقد أشاد الأكاديميّون في البرازيل والخارج بهذه المبادرة؛ إذ كانت أفضل مبادرة متعدّدة الأطراف تقدّمها الإدارة البرازيلية.

ومع ذلك، بعد مرور عام على إطلاقها في تشرين الثاني من العام ٢٠١١م، اعترف الدبلوماسيون في نيويورك بخيبة أملهم إزاء ما وصفه البعض بـ«تراجع البرازيل». لقد انتشر مفهوم المسؤولية للحماية فقط بسبب الجهود الدؤوبة التي بذلتها مجموعة صغيرة سعت للترويج له، ومن غير المرجح أن يكون لهذا المفهوم التأثير الطويل على النقاش في ظل غياب الراعي القوي والموثوق. وبغضّ النظر عما إذا كانت البرازيل قد انسحبت بقرار منها

أو تحت تأثير ما، فإن هذه الخطوة قد أضرّت بمصلحتها الوطنية: فالمحاولات المستقبليّة للعمل على جدول أعمال قد تُلاقى بالكثير من التردّد بسبب عدم تيقّن الآخرين من استعداد البرازيل لمواجهة النقد الأولي (والعادي). من ناحية أخرى، ربما كانت مبادرة المسؤولية خلال الحماية مفيدة في تقديم لمحة عما تستطيع البرازيل تحقيقه على نطاق عالمي. فعلى الرغم من محدودية قوّتها الصلب، إلّا أنها تولّت القيادة الدولية مؤقّتًا في ظلّ نقاشٍ من المحتمل أن يشكّل صورة الشؤون الدولية في العقود قادمة.

ثالثًا: بدلاً من مواجهة المؤسّسات الموجودة أصلاً بصورة مباشرة، باتت القوى الناشئة (الصين بالدرجة الأولى) تبني في صمتٍ ما يسمى بالنظام الموازي الذي سيكمّل قبل كل شيء المؤسّسات الدولية الحالية. بات هذا النظام قيد التنفيذ بالفعل، بما في ذلك مؤسّسات مثل بنك التنمية الجديد بقيادة «البريكس» والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (لتكملة البنك الدولي) ومجموعة التصنيف الائتماني العالمي (لتكملة موديز وأس آند بي S&P) وتشاينا يونيون باي (لتكملة ماستركارد وفيزا)، والبريكس (لتكملة مجموعة السبعة). لم تبرز هذه الهيكليات لأن الصين وغيرها من الدول تمتلك أفكارًا جديدةً حول كيفية مواجهة التحديات العالميّة؛ بل على العكس، إنهم يؤسسون هذه الكيانات من أجل إظهار قوتهم، كما فعل الفاعلون الغربيون من قبل.

إن الآثار المترتبة على هذه السياسات باتت واضحة لدى جميع الأطراف، فكلٌّ من القوى الناشئة والجهات الفاعلة القديمة سوف تضاعف جهودها من أجل احتضان هذه المؤسّسات الجديدة بالكامل بدلاً من انتقادها أو محاولة عزلها. إن ظهورها هو أمر طبيعي ولا مفرّ منه (وقد تسارع نموها بسبب المقاومة لإصلاح المؤسّسات الموجودة)، ومعارضتها سيضعف الغرب. لقد تبنّت بريطانيا العظمى مثل هذا الموقف البعيد النظر والبراغماتي، وأصبحت أول حكومة غربيّة كبرى تقدمت بطلب للحصول على عضوية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ويجب على واشنطن أن تحذو حذو بريطانيا. إن وقف الجهود الرامية إلى إقحام الصين وغيرها في المؤسّسات الموجودة أصلاً، في رد فعلٍ على ريادة الأعمال المؤسّسية في الصين، سيكون خطًا فادحًا، مما يحد من عدد المنصات التي سيدير

من خلالها صناع السياسة في الصين والغرب الثنائية القطبية غير المتماثلة في العقود المقبلة. لا ينبغي إساءة فهم دعم موقف بريطانيا العظمى تجاه البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية واعتباره دعوةً للحفاظ على الهدوء في القضايا التي تسعى الصين إلى تجنبها، مثل حقوق الإنسان. على العكس من ذلك، ينبغي على دولٍ مثل كوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا أن تصر صراحةً على أن تتضمن قواعد الحكم في هذا البنك المعايير الواضحة حول حقوق الإنسان.

رابعًا: في إطار استراتيجيا التحوُّط، ستواصل القوى الناشئة -بقيادة الصين- الاستثمار في المؤسّسات القائمة، واحتضان معظم عناصر «النظام الهرمي الليبرالي» الحالي، لكنها ستسعى إلى تغيير التسلسل الهرمي في هذا النظام للاستحصال على «امتيازات الهيمنة» التي لا تتمتّع بها حتى الآن سوى الولايات المتّحدة، فإنشاء العدد الأكبر من المؤسّسات المتمركزة في الصين سيسمح لها بأن تتبنّى نمطًا خاصًّا بها من التعدّديّة التنافسيّة، فيتسنّى لها الانتقاء والاختيار من بين الأطر المرنة وفقًا لمصالحها الوطنيّة، وبالتالي إضفاء الطابع المؤسّسي شيئًا فشيئًا على الاستثنائية التي تتبنّاها وتعزيز استقلالها السياسي من خلال حصولها على الحصانة المتزايدة ضدّ التهديدات الغربيّة الهادفة إلى إقصائها.

ربما تكون هذه النقطة الأخيرة مؤلمة للغاية بالنسبة إلى صانعي السياسة الخارجية في الغرب، وقد تشكّل بالفعل تحديًا مهمًا يواجه المناورة التي كانوا يستخدمونها في السابق، التي غالبًا ما كانت تُستخدم لصالحهم عن طريق ممارسة الضغط على الدول الأصغر حجمًا من وراء الكواليس أو عن طريق اختيار المنصة التي من المرجح أن تسمح للغرب بأن يتسلم الدفة. لذلك، سيكون من الخطأ اتهام الدول الصاعدة غير الغربيّة بالسعي لاستخدام النظام المتعدد الأطراف لصالحها. ففي النهاية، ظل الغرب يفعل ذلك على مدى عقود.

لقد استفاد بشكل كبير من قدرته على تصميم مشروع مشترك في عدة مجالات، وهو ما يتمثل في منظمات على شاكلة حلف شمال الأطلسي ومجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بالطريقة نفسها، واجهت مجموعات مثل البريكس أو منتدى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا أو قمة السبع وسبعين صعوبة كبيرة من

الناحية التاريخيّة في صياغة مشروعٍ مشتركٍ، وثمّة احتمال ضئيل أن تشهد السنوات المقبلة تحوّلاً جذريًّا في هذا المجال، وهو الأمر الذي سيفسح المجال أمام الغرب للعب دور كبير مستقبلاً.

من منظور الصين، تتسم خطة إنشاء المؤسّسات المستقلة بالذكاء والفهم التام، وسينقص هذا السيناريو الجديد من قدرة القوى الغربيّة على تحوير اللعبة لصالحها، وهي ستصبح، في المستقبل، قادرة على اختيار النظام الذي تراه الأمثل وسيسهل عليها اختياره، كما فعلت القوى الغربيّة في الماضي.

إن هذا السرد التاريخي الكلاسيكي المتمركز حول الغرب، كما يُظهره هذا التحليل، هو أحادي الجانب ويوجِد فهمًا للنظام العالمي لن يكون مفيدًا لنا في سعينا لفهم الاتجاهات المعاصرة وإدراكها. يُبالغ هذا النظام في التشديد على دور الغرب في التاريخ العالمي، كما يبالغ في تقدير أسباب نهوضه، وبالتالي يؤدي إلى فكرة خاطئة مفادها أنّ عمليّة الاستقطاب المتعددة الحالية هي بمثابة الخرق الرئيسي الذي سيؤدّي حتمًا إلى تغييرات جوهريّة.

مُستقبل الرأسماليّة الديمقراطيّة الغربيّة

القوى الطاردة

تخضعُ منظومة الدولة الحديثة الموروثة عن فترة ما بعد الحرب لقوىً طاردة قويّة، ليس فقط في ما بين البُلدان، ولكن داخل الدول نفسها. تتعلّقُ هذه القوى بطريقةٍ أو بأخرى بعملية اختراق الأسواق العالميّة للحكومات الوطنية وإضعاف قدرتها على حماية التلاحُم الاجتماعي. مع توجُّه الدول بشكلٍ طوعيٍ تقريبًا إلى توكيل «قوى السوق» بمهمة تحديد بُنية مجتمعاتها، تتّجهُ الاختلافات بين الرابحين والخاسرين في المنافسة العالميّة نحو الازدياد، وذلك على مستوى الطبقة الاجتماعيّة والمنطقة أيضًا.

بما أنّ تنظيم مصالح الطبقات الاجتماعيّة هو أصعب من تنظيم المصالح المناطقية -فالرأسماليّون لم يعودوا على مسافةٍ قريبة من المجتمعات الوطنيّة بينما الدول الوطنيّة تبقى كذلك-، فإنّ فقدان الثقة بقدرة الحكومة المركزيّة على حماية المجتمعات من نزوات

الأسواق العالميّة يؤدّي إلى ارتفاع المطالب بمزيدٍ من الاستقلال المحليّ والإقليمي. بالنسبة إلى الكيانات السياسيّة الكبيرة التي تفرضُ العولمة وتسعى وراء الازدهار الوطنيّ عبر دمج البُعد الوطني في الأسواق العالميّة يتمثّلُ الأمل في قيام وحدات حُكم أصغر حجمًا وأكثر تجانسًا واستجابةً على المستوى المحليّ تحفرُ فراغاتٍ في السوق العالميّة، حيث تستطيعُ المجتمعات الأصغر حجمًا تطويرَ قدراتها الخاصّة وقواها التنافسية.

تُواجه الضغوط الطاردة معارضةً محورية الاندفاع في الحكومات المركزيّة والمنظّمات الدولية الإمبريالية. على المستوى الوطني، يبدو أنّ حجم الدولة والتجانس الجماعي وقوة التقاليد الديمقراطية هي عوامل مهمة تُحدِّد نتائج النزاعات الدائرة حول الهندسة السياسيّة. تميلُ الدول الكبيرة إلى أن تكون أكثر تنوُّعًا داخليًا من الدول الأصغر حجمًا، وبالتالي عُرضةً لمطالب التحوُّل إلى اللامركزيّة أو الانفصال إذا لم يُمنح المطلب الأول. وبما أنّ الحجم الكبير يحملُ معه ثغرةً على مستوى القوّة الدولية، فمن غير المرجَّح أن تتّخذ حكومات الدول الكبيرة الاتّجاهات الانفصالية باستخفاف، ومن الأمثلة على ذلك الحرب الأهلية الأميركيّة التي دارت حول وحدة الولايات المتّحدة كدولةٍ بحجم قارة. قد تُشيرُ الاتجاهات الحالية نحو أشكالٍ أكثر تسلُّطية من الحكم في دولٍ كبيرة مثل الصين والهند وروسيا إلى تنامي ضعف الدول الكبيرة مقابل الحركات المطالِبة بمزيدٍ من الاستقلال المحليّ والعرقيّ، بالإضافة إلى وجود تعقيداتٍ متزايدة عمومًا على مُستوى حفظ وحدة المجتمعات المتنوِّعة في وجه ضغوط السوق التي تجعلها أكثر اتّجاهًا نحو اللامساواة.

حينما نأخذ الولايات المتّحدة كمثال، فإنّ منظومة حُكمها فاقت في لامركزيتها بشكلٍ كبير الدول الثلاث المذكورة آنفًا على مدى التاريخ، ممّا سمح بمساحةٍ واسعة من التعبير عن الحاجات والمصالح المحلية المحدَّدة[1]. هنا، لم تؤدِّ الضغوط الطاردة التي تسبّبت بها الاختلافات المحلية المتزايدة إلى مركزيّةٍ مُتسلِّطة -على الأقلّ ليس لحدِّ الآن-، بل إلى شلل الحكومة الوطنية من جرّاء المواجهة بين «الشعبويّة» الاستعراضيّة ما بعد الديمقراطية وبقايا

١. مع عمل الولايات الفيدرالية في أفضل الأحوال كـ«مختبراتٍ للديمقراطيّة».

دولةٍ أمبريالية عميقة مبنية على تركيبة القوة العسكرية ووكالة المخابرات[١].

قد تكونُ الدول المتوسِّطة الحجم التي لا قدرة لها على تبنّي الطموحات الأمبريالية أكثر عُرضةً لأن تتأثّر بالاتّجاهات الطاردة[٢]، خصوصًا إذا كانت مُتنوِّعة عرقيًا وديمقراطية سياسيًا، ولكنّها مُفتقدة للبُنى الفيدرالية العميقة. خلال فترة ما بعد الحرب، سيطرت الدول المتوسِّطة الحجم والمتنوِّعة عرقيًا على القوى الطاردة في أوساط مُواطنيها، وليس من خلال التفويض السياسي فقط، بل أيضًا عبر ترسيخ الصراع كـ**نزاعٍ طبقيّ** بين رأس المال والعمل[٣]. تجاوزت المساومة الطبقية المفاوَض عليها بين أرباب العمل ونقابات العمّال وبين الأحزاب السياسيّة المؤيِّدة لقطاع الأعمال والمؤيّدة للنقابات العمّالية الانقسامات العرقية، وبالتالي فإنّها امتصّت أغلب احتمالات نشوب الصراعات في المجتمعات. فضلاً عن ذلك، ومن خلال إدارة عملية إدخال المنظومات الاقتصاديّة السياسيّة الوطنية في الأسواق العالميّة، وكبح الضغوطات التنافسية، وتقديم نوعٍ من الحماية ضدّها، أنشأتْ الدول الوطنية بعد الحرب عناصر ولائية مُتطابقة معها ولو كانت أقلّ تجانسًا من الناحية العرقية.

مع إلغاء الليبراليّة الجديدة لعملية تأسيس الصراع الطبقي وسحبها للحماية الاقتصاديّة الوطنية سعيًا وراء الطابع الدوليّ - أو إحداث الدمج الأوروبي في القارة الأوروبية- كان لا بدّ من أن تستعيد الانقسامات المحلية العرقية شُهرتها من جديد. انطبق هذا الأمر خصوصًا حيثما لا تسمحُ البُنية المؤسّساتيّة للدولة بوقوع ردودٍ مُستقلّة أو مناطقية مُعدَّلة أو محلية.

تُعدُّ المملكة المتّحدة وإسبانيا، وهما دولتان ديمقراطيتان مُتوسِّطتا الحجم ومُتنوّعتان

---

١. قـد يعني شـعار «أميركا أولاً» الذي أطلقه ترامب أمرين: أحدهما قديمٌ والآخر جديـد. قد يكونُ المعنى القديم هو المعنى الإمبريالي الذي وضعه أوباما في صيغةٍ سياسـيّة حينما أعلن أنّ الولايات المتّحدة هي «الدولة التي لا غنى عنها»، وأمّا المعنى الجديد فقد يسـتلزم وعدًا بتحويل الحكومة الوطنية إلى «انعزالية»، بمعنى اهتمامها بالداخل أكثر من العالم عمومًا والانسحاب منه بهدف إنهاء «الوظائف المنزلية» التي كانت قد لاقت الإهمال لغاية الآن.

٢. أستخدمُ مصطلح الفيدرالية بالعنى القاريّ-الأوروبي وليس الإنكليزي-الأميركي. تعني الفيدرالية في المملكة البريطانية والولايات المتّحدة «فيدرالية» قوية تتعلّقُ بالحكومات المحلية، أمّا في ألمانيا على وجه الخصوص فإنّها تعني وحدات قوية تتمتّعُ بقدرٍ كبيرٍ من الاسـتقلالية عن حكومة الدولة المركزيّة.

٣.للاطلاع على النقابوية الديمقراطية ما بعد الحرب راجع:

Schmitter (1974), and Schmitter and Lehmbruch (1979).

عرقيًّا، أوضح مثالَين عن الانفصاليّة المناطقيّة: فالأولى تظهرُ عبر سكوتلاندا وويلز وربما شمال إيرلندا أيضًا، بينما تظهرُ الثانية في كاتالونيا ودولة الباسك وعدّة مناطق أخرى. برزت حركاتٌ انفصالية أيضًا في فرنسا (كورسيكا) وإيطاليا (وادي بو وغيرها من المناطق) وبلجيكا. تَحدُّ منظومةٌ سياسيّة فيدرالية مُعقَّدة للغاية من الحركة الانفصالية في بلجيكا، إلا أنّ المملكة المتّحدة وإسبانيا تملكان منظومتين فيدراليتين ارتجاليتَين ضعيفتين، وتبدوان عاجزتَين عن الردّ على الضغوط الطاردة عبر تفويضٍ مُنظَّم يُتيحُ المزيد من الاستقلاليّة المحلّيّة والإقليميّة.

من المثير للانتباه أنّ الحكومات الفرنسية حاولت مؤخرًا نزع المركزيّة عن الدولة الفرنسية، ولكنّها لم تُحقِّق نجاحًا كبيرًا في ذلك على نحو الإجمال. أمّا في ما يتعلق بألمانيا، التي تبدو مُتجانسة عرقيًا، قد يكون الاستقرار النسبيّ الذي تتمتّعُ به ناجمًا عن منظومةٍ حكومية فيدرالية مُفصَّلة تشغَل القوى الطاردة حيثما وُجدت بعملية إدارة مناطقها مع تفاعلٍ وثيق مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الـ(**Länder**) (الدول) الأخرى[1].

ينبغي فهمُ القومية ضمن الدولة -كما القومية الوطنية- كردّ فعلٍ على ثورة الليبراليّة الجديدة. تتشاركُ الانفصاليّة القُطريّة في أوروبا اليوم مع قوميّة الدولة الوطنيّة المعروفة أيضًا بـ«النزعة الشعبيّة اليمينيّة» في معارضتها لعملية فتح الأسواق («العولمة») عبر التمركز السياسي. تُقاتلُ الأولى لتفادي هذا الأمر، بينما تسعى الثانية لتفكيكه، ويُطالبان معًا بنزع المركزيّة، حيث تنادي الأولى بنقلها من «أوروبا» إلى الدول الوطنيّة، بينما تُطالب الثانية بنقلها من الدول الوطنية إلى المناطق والمجتمعات ضمن الدولة.

يُصرُّ القوميون الوطنيون على إمكانية استعادة الوظائف الحمائية للدولة الوطنية بعد إخفاق الوعود بإحلال الازدهار الليبرالي للجميع، أمّا القوميون ضمن الدولة، فقد تخلّوا عن الدولة الوطنية القائمة، ويُطالبون بدولٍ وطنية خاصّة بهم تكونُ جديدة وأصغر حجمًا

١. المكان الوحيد في ألمانيا حيث يُمكن أن توجد إلى الآن انفصاليّةٌ على أساس العرق الملوَّن هو بافاريا مع «دولتها الحرّة» التي أصبحت أرضًا للجمهورية الفيدراليّة رُغم تصويت أغلبيّة مجموع الناخبين ضدّ دستور ألمانيا الغربيّة في العام ١٩٤٩م. حدّ الاتّحاد الاجتماعي المسيحي (**CSU**)، وهو حزبٌ متآخٍ مع الاتّحاد الديمقراطي المسيحي (**CDU**)، بشكلٍ ناجحٍ من الاتّجاهات الانفصاليّة ولعب دورًا خاصًا على المستوى الوطنيّ، حيث مثّل المصالح والمشاعر البافارية بنشاطٍ ونجاحٍ كبيرَين. أتاح هذا الأمر تحوُّل الاتّحاد إلى شيءٍ يُشبه حزب الدولة في بافاريا، حيث حكم منذ الخمسينات بأغلبيةٍ تامة مع انقطاعين قصيرين للغاية فقط.

بهدف إعادة الحماية على الصعيد الإقليمي. تجدرُ الإشارة إلى أنّ الفريقين لا يودّان توسعة الصلاحيات السياسيّة، فالقوميّون الانفصاليّون يُريدون وحداتٍ أصغر من السيادة، بينما القوميون الوطنيون -على خلاف القوميين في الماضي- يُطالبون بحماية الحدود والسيادة الوطنية وإعادة ترسيخها بدلاً من إلغائها بهدف جعل الكيانات السياسيّة أكبر حجمًا[١].

تبدو الوعود بإعادة مُساومة الطبقة الديمقراطية على المستوى الدوليّ أو ضمن الدولة -فضلاً عن المستوى العالميّ- وهمية. لن تملك حركة العمل ضمن الدولة حينئذٍ نظيرًا مُنظَّمًا من جهة رأس المال، وليس هناك أيّ دولةٍ عالميّة قادرة ومُستعدّة لتنظيم رأس المال العالميّ في سبيل حُكمٍ مُشترك ومُتفاوَض عليه للاقتصاد (كما كان شائعًا على المستوى الوطنيّ في عهد النقابوية الجديدة)[٢]. كنتيجةٍ لذلك، يدورُ الهمّ الأساسي بين الديمقراطيات الغربيّة اليوم حول الحجم الصحيح للـ«السيادة»، أي بمعنى الوحدات السياسيّة المستقلّة التي تسعى لتأمين مكانٍ لها في الاقتصاد السياسي العالمي. تتمثّل الفكرة هنا في الاستفادة من التضامن الإنتاجي المحليّ وتطويره بحثًا عن كوة في السوق العالميّة حيث يُمكن تطبيق المصلحة التنافسية المحلية بطريقةٍ مُربحة.

إنّ البحث عن إعادة حيازة الاستقلال المحليّ في حدودٍ مُناسبة وطنيًا أو ضمن الدولة

---

١. القومية الجديدة للدولة الوطنية هي دفاعية بدلاً من كونها عدوانية، فهي تُدافع عن السيادة السياسيّة للدول المحدودة أمام الدول الجديدة الأكبر حجمًا، وذلك غالبًا من أجل حماية الثقافات الوطنية ضدّ الامتزاج بالعولمة. بالمقارنة، كانت الوطنية خلال الحرب توسُّعية وتبحثُ عن **(Lebensraum)** (مجال حيوي) جديد ينبغي تطهيره ممّا كان يُعتبر ثقافاتٍ وأعراقٍ أدنى. تجدرُ الإشارة إلى أنّ إضفاء صفة «الفاشية» على اليمين «الشعبي» يُغفلُ حقيقة عدم إنتاج الأحزاب أو التحرُّكات موضع النقاش لمنظّمات شبه عسكرية أو منظومة فكرية وطنية تتمحورُ حول **(Führerprinzip)** (مبدأ القيادة). حينما تُزعزع هذه الأحزاب أو التحرُكات الوضع ضدّ الديمقراطية النيابية، فإنّها تبدو أقلّ تطرُّفًا من المؤيِّدين الليبراليين الرياديّين لما بعد الديمقراطية التكنوقراطية الذين يُعلنون أنّ الديمقراطية غير صالحة لتأمين المنافسة الوطنية في الأسواق العالميّة أو حفظ المبادئ الأخلاقيّة العالميّة. صحيحٌ أنّ القوميين الشعبيين يتحدّثون أحيانًا بلغة التحركات الفاشية وشبه الفاشية قبل الحرب، وذلك أملاً منهم بزيادة الدعم الذي يتلقّونه في أوساط قطاعاتٍ معيّنة من مجموع الناخبين. رُغم أنّ هذه العملية مثيرة للاشمئزاز، يُمكن أن تُعتبر ردّة فعلٍ على إزالة المواضيع المؤيِّدة للوطنية من الخطاب العام من قِبل حزب اليسار الوسط الذي تحوّل إلى العالميّة «في عصر الليبراليّة الجديدة».

2. Schmitter, Philippe C. and Wolfgang Streeck, 1991: Organized Interests and the Europe of 1992. In: Ornstein, Norman J. and Mark Perlman, eds., Political Power and Social Change: The United States Faces a United Europe. Washington D. C.: The AEI Press, 46-67.

وتحت أنظمةٍ دولية تعاقدت عليها أطراف عدة يختلفُ عن الوحدات السياسيّة الموجودة والتجارب التاريخيّة والهويّات الاجتماعيّة والعلاقات الاقتصاديّة التي تُشكِّلها. من الأمثلة على ذلك الديمقراطيّات الأوروبيّة الصغيرة التي ليست أعضاءً في الاتّحاد الأوروبي أو الاتّحاد المالي الأوروبي (**EMU**) مثل سويسرا (التي تتّسم بلامركزيّةٍ عالية من الناحية السياسيّة) والنروج والسويد والدنمارك، وجميعها ناجحة للغاية اقتصاديًا. تبرزُ أيضًا حادثة مغادرة بريطانيا للاتّحاد الأوروبي بحثًا عن مزيدٍ من الاستقلال الاقتصادي، وقد تترافقُ عملية خروج بريطانيا (**Brexit**) مع تفويضٍ إقليمي مُعجَّل.

يُمكن أن يتّخذ الاستقلال المحليّ ضمن الدولة الوطنية ذات الجنسيات المتعدّدة أشكالاً كثيرة ومُختلفة للغاية، والتحرّكات الإقليمية مُتباينة وتتطلّب إجاباتٍ مُختلفة. أحيانًا، كما الحال مع تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٩٢م، قد تنفصل الدول بنحوٍ سلمي، ولكنّ هذه حالةٌ استثنائية، فمن جهةٍ ثانية أدّى تفكيك يوغوسلافيا إلى نشوب حروبٍ أهلية ووقوع تدخُّل عسكري خارجي. من أجل تفادي الانفصال وتكاليفه الباهظة المحتملة (تخيّل الصعوبة التي ينطوي عليها التفريق بين الإسبان والكاتالونيين إذا ما حصل الانفصال الكاتالوني، أو بين البريطانيين والسكوتلانديين إذا انفصلت سكوتلاندا عن المملكة البريطانية)، قد تبرز الحاجة إلى تقديم حلولٍ إبداعية مُعدَّلة حسب الطلب[١].

مع ذلك، حتّى قبل «النزعة الشعبيّة» القوميّة، لم يبرز مثالٌ على مدى تاريخ ما بعد الحرب عن مواطني دولتين وطنيتين أو أكثر سمحوا طوعًا بتسليم سيادتهم إلى دولة عُظمى تتخطّى الحدود القومية[٢]. في الواقع، تنامى عدد الدول المستقلّة تحت القانون الدوليّ منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية حيث ارتفع من ٩٠ دولة في العام ١٩٥٠ (٦٠ منها مُنخرطة في الأمم المتّحدة) إلى ٢٠٢ دولة (بينها ١٩٢ في الأمم المتّحدة عام ٢٠١٠م). كانت الأسباب

١. إلا إذا أمكن تفادي الانفصال عبر الفيدرالية العميقة، وأحد الأمثلة الناجحة على ذلك هو كندا خلال السبعينات والثمانينات.

٢. وعليه، فشلت إيطاليا وإسبانيا والبرتغال في الاندماج داخل «دول المتوسِّط اللاتينية»، كما أنّ النروج والسويد والدنمارك وفنلندا امتنعت عن تشكيل «إسكاندنافيا العظمى»، بينما لم تُفكِّر إستونيا ولثيوانيا ولاتفيا في الانحلال داخل تركيبة «شرق البلطيق». لم يكن الاتّحاد الألماني استثناءً لأنّ النتيجة لم تكن تشكيل دولةٍ تتخطّى الحدود القومية، بل استعادة الدولة-الوطنية.

الأساسية وراء ذلك التحرُّر من الاستعمار وتفكُّك الاتّحاد السوفياتي ويوغوسلافيا. أغلب الدول المعاصرة هي صغيرة الحجم، وكان مُتوسِّط عدد سكّانها في العام ٢٠١٠م نحو ٧,١ مليونًا. رُغم أنّ هذا يجعلها عُرضةً للاعتداءات الأمبريالية، إلا أنّ الدولة السيادية كشكلٍ من التنظيم السياسي تتمتّعُ بدعمٍ كبير، ويُفترضُ أنّ ذلك يعودُ أيضًا إلى مرور السيادة الوطنية اليوم بأفضل حالاتها، لأنّ القانون الدولي يحميها. بالإضافة إلى ذلك، ورُغم أنّ العديد من الدول الموجودة حاليًا هي بعيدة عن الديمقراطية وبعضها واقعٌ في قبضة أسياد الحرب والزعماء اللصوص الذين يستغلّون مواطنيهم من دون رحمة، تبقى الدول هي المنظّمات السياسيّة الوحيدة التي يُمكن من حيث المبدأ تحويلها إلى الديمقراطية، وإن كان ذلك في آخر المطاف عبر الثورة المسلَّحة[١]. من الواضح أنّ الاتّجاه التاريخي - خصوصًا في عصر العولمة الاقتصاديّة- ينحو إلى مزيدٍ من سيطرة الدولة الوطنية، ويتّجه نحو الوحدات الأصغر من الحُكم وليس الأكبر.

أوروبا والدول الوطنيّة

ماذا يعني هذا الأمر بالنسبة إلى الاتّحاد الأوروبي؟ إنّه يُشيرُ إلى أرجحية سيطرة القوى الطاردة على القوى المندفعة نحو المركز -سواء أكان ذلك على مستوى الدولة الوطنيّة أو التي تتخطّى الحدود القوميّة- ممّا يجعلُ السعي وراء المركزيّة الموَّحدة أمرًا مُدمِّرًا للدمج. لن تُقدِم أيّ دولة من الاتّحاد الأوروبي على نقل سيادتها الوطنية طوعًا إلى مدينة بروكسل، وتجدرُ الإشارة إلى أنّ العديد من دول الاتّحاد الأووربي -إن لم نقل كلّها- قد انضمّت إلى الاتّحاد الأوروبي بهدف تثبيت دولها الوطنية[٢].

إذا أصبحت «الوحدة المتنامية بين الشعوب الأوروبيّة» (كما في معاهدة ماستريخت)

---

١. وقعت عدّة محاولات لتحديد عدد الديمقراطيات في العالم، فتوصّلت أغلب هذه المحاولات إلى وجود عشرين ديمقراطية «كاملة» وما بين ٨٠ و٩٠ ديمقراطيّة «معيبة» نوعًا ما من بين المئتيّ دولة تقريبًا الموجودة حاليًا.

٢. ينطبقُ هذا الأمر على إيرلندا في علاقتها مع المملكة البريطانية، والدنمارك في مقابل ألمانيا، والدول البلطيقية الثلاث التي كانت جزءًا من الاتّحاد السوفياتي، وبولندا، ولوكسمبورغ، وألمانيا الغربيّة خلال الخمسينيات وما إلى ذلك. للاطّلاع على الفكرة العامّة، راجع كتاب: **(Alan Milward)**: «الإنقاذ الأوروبي للدولة الوطنية» (١٩٩٢).

وثيقةً للغاية، من الأرجح أن تأتي النتيجة على هيئة الانسحاب، والمثال الأول على ذلك كان بريطانيا، وسوف يطردُ الامتثال المزيَّف الواقع على حافّة الانسحاب التعاونَ الصادق (كما في المجر أو غيرها من بُلدان أوروبا الشرقيّة). سيؤدّي الاتّحاد القسري -أي «الإصلاح» الثقافي أو الاقتصادي المفروض مركزيًّا- إلى استخدام السيادة الوطنية في سبيل المقاومة الوطنية؛ ممّا سوف يُقوِّضُ أيَّ وحدةٍ أوروبيّة تحقّقت على نحوٍ طوعي عبر السنوات. على أيّ حال، تغفلُ أحلام تحقُّق دولة أوروبية مندمجة ومترافقة مع الديمقراطية أنّ الحجم الكبير للدولة يجلبُ معه تنوُّعًا داخليًا كبيرًا، وبالتالي ينبغي لكي يكون مُستدامًا أن يُدفع ثمنه في الدولة الديمقراطية بنزع المركزيّة، وكلمّا كانت الدولة أكبر كلّما كان الثمن أكبر.

يجب أن ينطبق هذا الأمر على وجه الخصوص في أوروبا، حيث يوجد تراثٌ أقدم من الدولة الوطنية للمساومة عليه في مسار بناء الدولة التي تتخطّى الحدود القومية. في «الولايات المتّحدة داخل أوروبا» (وهو مصطلحٌ يستخدمه «الأوروبيّون» المتحمِّسون أحيانًا من أمثال **(Martin Schulz)** المرشَّح المهزوم من «الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني» لمنصب المستشار الألماني في العام ٢٠١٧م)، تندكُّ الحكومة القائمة على الأغلبية الديمقراطية بشكلٍ حتمي وبعمق في التراتبية المؤسّساتية للحكم -على مستوى الدول الوطنية السابقة التي تحوّلت إلى دولٍ فيدرالية أو حتّى أدنى من ذلك- بينما الديمقراطية على المستوى المتوسِّط لا تستطيعُ إلا أن تأتي على هيئة التوافق وعدم الاعتماد على الأغلبية وعدم إعادة التوزيع بشكلٍ كبير. لا يملكُ فرضُ قيم التسلُّط من الأعلى على مجتمعات المواطنين المختلفة أيَّ شرعيةٍ دستورية في هذه الظروف، ولن يحمل قوّةً كافية ما دامت التدابير العسكريّة القسرية مُستبعدة.

لا يُمكن أن يكون الاتّحاد الأوروبي المتمتِّع بالديمقراطية -والذي لا يُعاني من انعدام الاستقرار الناشئ عن الطموحات الإمبريالية للدول الأعضاء مثل فرنسا وألمانيا أو كلاهما معًا- لا يُمكن أن يُشكِّل دولةً عُظمى أوروبية. تشتدُّ المشاعر المعادية للتكنوقراطية والمركزيّة في أوروبا حتّى في بُلدان مثل ألمانيا وفرنسا، فضلاً عن المملكة المتّحدة أو دول شرق أوروبا. ما سيتحوّل إليه «المشروع الأوروبي»، وقد ينجو منه سيكون منصّةً للتعاون الدولي

الطوعي بين البلدان التي تودُّ إنجاز الأمور معًا أو إقامة بُنية تحتيّة ماديّة ومؤسّساتيّة مُشتركة مبنيّة على احترام السيادة الخارجية للدول المشاركة كشرطٍ أساسيٍ في ديمقراطيّتها الداخليّة. في الواقع اليوميّ لصناعة السياسة، لن يختلف نظامٌ دولي من هذا النوع -يسمحُ بدرجةٍ عالية من استقلال الدولة الوطنية- عن النظام الفيدرالي المنزوع المركزيّة الذي يتحتّمُ على «الولايات المتّحدة في أوروبا» التحوُّل إليه إذا كان قابلاً للتطبيق سياسيًا وديمقراطيًا، وهذا بحدَّ ذاته سببٌ كافٍ لعدم الاندفاع نحو الاحتمالات الغامضة المكلفة التي تكمنُ في الجهد الجماعي لبناءٍ أوروبي مُوحَّد.

يجبُ أن يسمح الاستقلال الوطني في نظامٍ عالمي تعاونيّ بحماية الدول الوطنية الديمقراطية لمجتمعاتها وسياساتها ضدّ «انعدام المساواة»، ما يعني التنافس الاقتصادي المدمِّر على المستوى الاجتماعي، وذلك بأدواتٍ خاصّة بها بدلاً من الاعتماد على إحسان الدول القيادية أو البيروقراطيات المتخطّية للحدود القومية. تتمثّلُ إحدى هذه الأدوات في نزع القيمة عن العملات الوطنية، وهي وسيلةٌ لتصحيح الاختلافات الدولية المدفوعة بالسوق سياسيًا[1]. تُقوِّضُ هذه الاختلافات حاليًا الاتّحاد الأوروبي المالي (**EMU**) الذي يتشكّل من مجموعةٍ من الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي التي تخلّت عن سياسةٍ مالية مُستقلّة وفضّلت العملة المشتركة، ولكنّها حافظت على السيادة في سياساتها المالية والاقتصاديّة.

بما أنّ الدول المتفوِّقة اقتصاديًا غير مُستعدّة للقبول بإعادة التوزيع الدوليّ لمصلحة الأعضاء الأضعف وتُطالبُ بدلاً من ذلك بـ«إصلاحات» مؤسّساتية يُعارضها السّكان المحليّون بقوّة، فإنّ الاتّحاد المالي الأوروبي كان وما يزالُ على حافة التفكُّك، أولاً في مسار أزمة الدَّين اليوناني، والآن بسبب التدهور الاقتصادي المستمرّ في إيطاليا، وذلك على مقياس يُرجَّح أن يتحدّى أي «عمليّة إنقاذ» دولية أو مُتخطّية للحدود القومية.

يُمكن تنظيم قدرةٍ مُتجدِّدة على المساعدة الذاتية الوطنية السياسيّة التي تتمُّ عبر التكيُّف الماليّ، وذلك بقيادة نظامٍ دولي تعاونيّ كالنظام الاقتصادي الكينزي المنسوب إلى (**Bret-**

1. Streeck, Wolfgang, 2015: Why the Euro Divides Europe. New Left Review. Vol. 95 September/ October 2015, 5-26.

ton Woods)، وينطبقُ الأمر نفسه على الحماية الوطنيّة في التجارة الدوليّة. يزدادُ الإدراك بالخرافة التي تنشرها المجموعات المهتمّة والتي تُفيدُ بأنّ «الحركة الحرّة للسلع والخدمات ورأس المال والعمل» (وهو ما يمنحه الاتّحاد الأوروبي مصطلح «السوق الداخلية») تنفعُ في النهاية جميعَ أفراد المجتمعات المنخرطة. لا ينطبقُ هذا بين المركز الرأسمالي وأطرافه المختلفة فقط، بل داخل أوروبا أيضًا خصوصًا فيما يتعلّقُ بحركة رأس المال والعمل.

ينتشرُ الآن بشكلٍ واسع الاعترافُ بالتبسيط المفرط الكامن في الاعتقاد بأنّ التحرُّر العالمي للتجارة ينفعُ ما يُسمّى بـ«الدول النامية»، إذا كان -على سبيل المثال- يمنع هذه الدول من الحفاظ على المؤسّسات المالية المحليّة أو حماية قوام القطاع الزراعي أو تنمية التوظيف في الشركات الصغيرة والمتوسِّطة الحجم. يُقدِّمُ الاقتصاديون الرياديون بشكلٍ مُتزايد مفاهيم مثل «العولمة الانتقائيّة» **(Globalization à la carte)** و«القومية المسؤولة»[1]، ويجعلونها بمثابة منارات لنظامٍ دوليّ مُستقبليّ، حيث تتمتّعُ الحماية الوطنية بدورٍ شرعي.

كذلك، تواجه الهجرة من خارج أوروبا كما من داخلها اعتراضات مُتنامية من السكّان الأوروبيّين الذين يخافون على رواتبهم ووظائفهم ومنافع الضمان الاجتماعي وحصّتهم من البُنية التحتية الوطنية (المدارس والسكن وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى أسلوبهم الثقافيّ في الحياة. كان التصويت على خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ مدفوعًا بشكلٍ كبيرٍ بهذه المخاوف، وكذلك المعارضة المتنامية في أوروبا ضدّ الوكالات التكنوقراطية الدولية كالاتّحاد الأوروبي المكرَّسة لجعل المنظومات الاقتصاديّة والمجتمعات «ذات طابعٍ دولي».

1. Rodrik, Dani, 1997: Has Globalization Gone Too Far? Washington D.C.: Institute for International Economics.

-Summers, Lawrence H., 2016: Voters deserve responsible nationalism not reflex globalism. Financial Times, July 10, 2016.

- Rodrik, Dani, 2018: Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. Princeton and Oxford: Princeton University Press.

من باب الاستنتاج

كان شعارُ المنسحبين في حملة خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي «استعادة السيطرة»، ويبدو اليوم أنّ هذا هو الشعار الدافع للمشاعر القويّة المتدفِّقة في الديمقراطيّات الغربيّة مرورًا بشعار ترامب «أميركا أوّلًا» الذي ينزعُ تقييدات النظام العالمي المتعدِّد الأطراف (والمصنوع أميركيًا)، وصولًا إلى القوميّة الجديدة والتوجّهات الوطنيّة الداخليّة في أوروبا، حيث تمتدُّ الأخيرة من المطالب بنزع المركزيّة الفيدراليّة إلى الدعوات الانفصاليّة والسياديّة بإحلال الاستقلال الوطنيّ. الأعداء الجدد هم الحكومات الوطنية المعتدلة -اليمينيّة واليساريّة- المكرَّسة لـ«عولمة» مجتمعاتها واقتصاداتها، بالإضافة إلى التكنوقراطيّات الدوليّة كالاتّحاد الأوروبيّ التي تُصدر أوامرها للحكومات الوطنيّة والمنظّمات الدولية كمنظّمة التجارة العالميّة **(WTO)** وصندوق النقد الدولي **(IMF)** والبنك الدولي.

حينما يُنظَر إلى المنظّمات الدولية والحكومات الوطنية المعتدِلة على أنّها غير قادرة أو غير مُستعدّة لاحتواء -فضلاً عن تصويب- الاختلافات الدوليّة أو ما بين المناطقيّة المتنامية، يزدادُ السعي وراء حيازة الحماية من الأسواق العالميّة المتقلِّبة التي تطغى على التضامن الاجتماعي، وذلك على المستويات الأدنى من التنظيم السياسيّ أملاً بأن تكون سياساتها مُتجاوبة ديمقراطيًا مع المخاوف الجماعيّة حول الأمن الاقتصاديّ والازدهار المستدام والوحدة الثقافية والاستمرارية.

هل سوف «تؤدّي» هندسة الدولة غير المركزيّة دورًا أفضل من الدولة المعاصرة أو الأكثر مركزيّة؟ هذا سؤالٌ يبدو أنّ الإجابة عنه مُستحيلة. عمومًا، يظهرُ أنّ الثقة بالسياسة المركزيّة هي في أدنى مُستوياتها على الإطلاق خصوصًا بعدم تحوّل الناخبين -لأسباب وجيهة- إلى «شعبيّين» بنحوٍ مُتزايد. يتطلّبُ اختبار الوحدات الأصغر والأكثر استقلالاً من الحكومة (الذاتية) تنفيذَ سياساتٍ صناعيّة إبداعيّة تجتمعُ مع «الحماية المسؤولة»؛ ممّا يسمحُ بإدخالٍ انتقائيّ لاقتصاداتٍ محلية-وطنية أصغر حجمًا إلى الاقتصادي العالميّ بشكلٍ عام.

سوف تكونُ الحماية المشتركة من سياسات «إفقار الجار»، سواء أكان ذلك على مستوى البيئة أم سياسة الضرائب، أمرًا أساسيًّا (ولكن لا ينبغي أن ننسى أنّ التنافس الضريبي والتهرُّب

الضريبي يتفشّيان في ظلّ النظام الحالي حتّى ضمن الاتّحاد الأوروبيّ). يتمّ التفكير حاليًا بتعدُّدية دولية مُتجدِّدة ممّا يترُكُ مجالاً أكبر للاستقلال والإبداع اللامكزيَّيْن بالإضافة إلى آلياتٍ دولية جديدة لحلّ النزاعات في الشؤون الاقتصاديّة وغيرها. مع ذلك، لا يوجد حافزٌ للتفاؤل المفرط هنا.

حينما ننظرُ إلى أوروبا على وجه الخصوص، نلاحظُ أنّ التوجُّه الذي استمرّ لعقود نحو دولةٍ أوروبية عُظمى قد توقّف، وبقي الأمر إلى أن يُلملم أنصارُ الدمج المتبقّون الذين يعملُ أكثرهم في بروكسل الأجزاء المتبقّية. إنّ مُستقبل «أوروبا» المنظّمة غير مؤكَّد حتّى مع انسحاب بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، وقد فشلت مشاريع عدّة ترمي لإحداث «الدمج». أمّا في ما يتعلّقُ بأوروبا الشرقيّة، فإنّ الفرض المتسلِّط لـ«القيم» الليبراليّة قد أنتج ما يُسمّى اليوم بـ«الديمقراطيّات غير الليبراليّة» والتي تتنامى كلّما كان الضغط أكبر. وفي الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسِّط، كشفت الوحدة المالية اختلافاتٍ شاسعة في المؤسّسات الاقتصاديّة والتقاليد السياسيّة الاقتصاديّة التي تجعلُ الاقتصادات السياسيّة في الجنوب -ومن بينها فرنسا على الأرجح- غير متوافقة مع نظام العملة الصلبة على النسق الألمانيّ. تتمثّلُ النتيجة في بروز فجواتٍ ضخمة على مستوى «التنافسية» تبدو مُستعصية نظرًا إلى المعارضة «الشعبية» المتنامية في الجنوب ضدّ «الإصلاح» الليبرالي الجديد، وفي الشمال ضدّ إعادة التوزيع الدوليّ أو الدعم الشامل للتطوُّر الإقليمي.

ما الذي سوف يبقى من الاتّحاد الأوروبي؟ من غير المرجّح أن يبقى الاتّحاد المالي مُستدامًا، وسوف يتطلّبُ الأمر وضعَ نظامٍ مالي آخر هو أقلّ مركزيّةً في مكانه، وذلك بعد مُساومةٍ طويلة وعداءٍ دوليّ. كذلك، ينبغي إحلالُ تصالحٍ أكبر مع السياسات المحلية للدول الأعضاء (والاحتفاء بالتنوُّع!)، ويضمُّ ذلك السياسات حول الهجرة. قد يؤدّي هذا إلى بروز الوظائف الجغرافيّة الإستراتيجيّة للاتّحاد الأوروبيّ بشكلٍ أكبر، وذلك في دول البلقان (حيث بدأت ألمانيا بالعمل -مع الولايات المتّحدة كحليفٍ خارجي- كراعٍ للحكومات المتّجهة نحو «الغرب» والتي تُقاومُ مبدأ العصا والجزرة الروسيّ) وفي أفريقيا، لا سيّما الجزء الغربيّ منها (حيث تملكُ فرنسا خصوصًا مصالح سياسيّة واقتصاديّة قديمة). قد يُوشك هنا على بناء

طَرَفيّة أوروبيّة تنافس روسيا والصين (فينتهي طريق الحرير الجديد في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسِّط!) وبشكلٍ جزئي الولايات المتّحدة. سوف يتطلّب هذا الأمر استثمارًا كبيرًا في القدرات العسكريّة، بالإضافة إلى وقوع التطوُّر الرأسمالي-الاقتصاديّ، وذلك من أجل حفظ النخب الوطنيّة الموالية لأوروبا في مركز القوّة، وبالتالي ضمان النفوذ في الأسواق للحصول على المواد الأولية والسلع الجاهزة.

نقولُ مجددًا: ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان سيفلح الأمر، ونأخذُ مثالاً على ذلك رفضَ ألمانيا مؤخّرًا بالانضمام إلى فرنسا والاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة في قصف سوريا، ردًّا على استخدامها المزعوم لأسلحة الدمار الشامل. هل يُمكن إقناع الشعب الألمانيّ المسالِم بدعم الدولة الفرنسية التي ما زالت مُتّسمة بالطابع العسكري والمشاركة في مغامراتها في أفريقيا؟ إلى أيّ حدٍّ سوف تتّخذ «أوروبا» مخاوف دول شرق أوروبا تجاه روسيا على محمل الجدّ؟ هل سوف تسمح «أوروبا» بشراء ألمانيا للغاز الروسي؟ أيّ دور سوف تلعبه المملكة المتّحدة حينما تنفصل عن الاتّحاد الأوروبي؟

بعد فشلها كمشروعٍ اجتماعي يهدفُ إلى صناعة رأسماليةٍ ذات وجه بشري -أي «النموذج الاجتماعي الأوروبي» من العام الماضي- وإخفاقها كبرنامج تعليم ثقافي يرمي إلى زرع «القيم» الليبراليّة، قد تُجرِّب «أوروبا» حظّها كنظامٍ أمبريالي مركزيّ طَرَفي بإدارةٍ فرنسية وألمانية مُشتركة. هل سوف يكونُ هذا «المفهوم الأوروبي» أقلّ عرضةً للإخفاق كسابقاته؟ الأمر -مُجددًا- غير مؤكَّد.

لائحة المصادر والمراجع

1. Schmitter, Philippe C. and Wolfgang Streeck, 1991: Organized Interests and the Europe of 1992. In: Ornstein, Norman J. and Mark Perlman, eds., Political Power and Social Change: The United States Faces a United Europe. Washington D. C.: The AEI Press.
2. Alan Milward: 1992 (الإنقاذ الأوروبي للدولة الوطنية).
3. Streeck, Wolfgang, 2015: Why the Euro Divides Europe. New Left Review. Vol. 95 September/ October 2015.
4. Rodrik, Dani, 1997: Has Globalization Gone Too Far? Washington D.C.: Institute for International Economics.
5. Summers, Lawrence H., 2016: Voters deserve responsible nationalism not reflex globalism. Financial Times, July 10, 2016.
6. Rodrik, Dani, 2018: Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. Princeton and Oxford: Princeton University Press.